فوّاز طرابلسي

سايكس - پيكو - بلفور

ما وراء الخرائط

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

Sykes-Picot-Balfour
Beyond the Maps

By: Fawwaz Traboulsi

First Published in January 2019

elrayyes@sodetel.net.lb
www.elrayyesbooks.com

ISBN: 978-9953-21-703-1

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٩

تصميم الغلاف: جنى طرابلسي

الإخراج الفني: علي كمال الدين

محتويات

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

إهداء

الى جدّي لأمّي

المؤرخ عيسى إسكندر المعلوف

معلّمي الأول في صُنعة التاريخ

وفي حبّ اللغة العربية

تقديم

«الناس بزمانهم أشبه منه بآبائهم»، ابن خلدون.

يروي هذا الكتاب قصة عقد من الزمن خلال الحرب العالمية الأولى، وبعيدها أفضى إلى إنتاج المشرق العربي الحديث ابتداءً بعام ١٩٢٠، العام الذي سمّاه عرب ذلك الزمان «عام النكبة». الحافز إلى الكتابة هو الذكرى المئوية لاتفاقية سايكس-پيكو وإعلان بلفور، وقد صادفت قيام الخلافة الإسلامية في سورية والعراق وإعلانها كسر حدود سايكس-پيكو في المنطقة. أطلقت المناسبات سيولاً من التحليلات والتأويلات والتفسيرات والتوقعات تكاد تجمع على نهاية الاتفاقية الملعونة، وتحميلها تخريب المنطقة، مع توقّع بداية رسم خرائط جديدة للمنطقة.

أثار الموضوع فضولي، خصوصاً أنّ فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها تشكل تتمة للفترة التي انتهت إليها أبحاث كتاب «حرير وحديد. من جبل لبنان إلى قناة السويس» (٢٠١٢).

استولت اتفاقية سايكس-پيكو وخريطتها (ومعها تعهد ماكماهون وإعلان بلفور) على مداركنا عن تلك الفترة التأسيسية للمشرق العربي. صارت سايكس-پيكو هي الجريمة التأسيسية، والمشهد الأول، والخطيئة الأصلية، والجرح الرمزي، واللعنة الأبدية، والخريطة التي خرطت المنطقة أشلاء، ما دام لها وظيفة وحيدة لا تني تتكرّر: تقسيم المنطقة وتقسيمها تقسيمها في انتهاك مستمر لوحدتها المقدسة. نسجت حول الاتفاقية - اللعنة شبكة من التعميمات وأنصاف الحقائق والتهويمات والبدهيات التي ليست هي بالبديهيات، تفسّر كل ما يبدو أنه عصيّ على الفهم أو يتكاسل الفكر المتكاسل عن السعي لفهمه. ولا يقتصر الأمر على هذا: سايكس-پيكو هي مبتدى المؤامرات و«المشاريع» وخبرها. وهي المشجب الذي تعلّق عليه الأخطاءُ والسلوكيات ليجري تحميلها للغير أو بنائها على مجهول. وهي، ربما في وظيفتها الأخطر، عملية تنصّل استثنائية من المسؤولية، تبرئ الذات، وتبيّض صفحة الحكام الحكاّم خصوصاً، فهم تارة مخدوعون، وتارة ضحايا مؤامرات و«مشاريع»، هي بالتعريف قدرٌ مقدّر لا قبل لأحد أنْ يتوقعها أو يتّقيها، فضلاً عن مجابهتها. وإعلان بلفور، وقد تأبطته الاتفاقية التقسيمية، بات الوعد الغادر، وصار، بشيء من الَشلْف، النص الذي أنتج دولة إسرائيل قبل أن يعود بدوره ليشكل عنصراً في تقسيم التقسيم.

وأدهى ما في هذا كله، حضور سايكس-پيكو الفاعل في الثقافة السياسية الشفوية والإعلامية لبلادنا. يسمح للكل، ولمن يشاء، بالتفسير والتوقّع، بل الاستباق من موقع العليم، على اعتبار أنّ الأمور واضحة والنيّات المبيتة من باب البداهة والمتوقّع لا يحتاج إلى توقّع. هكذا دخلت سايكس -پيكو

وأخواتها حومة الخرافة والأسطورة، وباتت لها صلابة المعتقدات الإيمانية الراسخة. فليس من المستغرب كثيراً أن الموضوع، على معايشتنا اليومية له، ومأسوية أثره على حياتنا عبر قرن من الزمن، لا يحظى إلا بقلة قليلة جداً من الدراسات أو الأبحاث من إنتاج كتّاب عرب.

لقد صادرت الخرائط المسار التاريخي. لذا، ترمي هذه الدراسة إلى إعادة تركيب هذا المسار بالنظر في ما وراء الخرائط. أي دراسة لحظة تاريخية لا تتجاوز العقد من الزمن تقرر خلالها مصير المشرق العربي في غمرة الصراع، على خلفية الحرب العالمية الأولى، على توازع مغانم الحرب بين قوتين منتصرتين تحكمتا بمصير الولايات العربية من السلطنة العثمانية وبنتا سيطرتهما عليها بواسطة نمط جديد من النفوذ والسيطرة الاستعماريين.

بدأ البحث من تفاصيل: اللورد آرثر جيمس بلفور وقّع رسالة «وعد بلفور»، حسب التسمية الدارجة، ولم يكتبها، ومن يقرأ «الوعد» بعناية يكتشف أنّ فيه ما هو أكثر من الوعد وأفدح. مارك سايكس وفرانسوا جورج پيكو وقّعا خريطة اتفاقية سايكس-پيكو، وسواهما وقّع على النص، وقد سمّيت على اسميهما، مع أن اسمها الرسمي «اتفاقية آسيا الصغرى». يجري الحديث باستمرار عن «اتفاقية سايكس-پيكو السرّية»: إلى متى ظلّت سرّية، وعلى مَن؟ وهل اتفاقية فيصل - وايزمان، حقيقية أم مزوّرة؟ ثم تكبر الأسئلة: هل احتلّ البريطانيون والفرنسيون المنطقة لتقسيمها، أم قسّموها ليسيطروا عليها؟ وكيف قسّموها ولأي اعتبارات؟ وهل يقتصر الأمر على التقسيم، أصلاً؟ هل الرئيس الأميركي ويلسون هو صاحب مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، أم سبقه أحدهم إليه؟

والبريطانيون، هل قرروا احتلال فلسطين لتقديمها موطناً قومياً لليهود، أم استخدموا الوعد بالموطن القومي لشرعنة الاحتلال؟ ولماذا الحدود الحالية لدول المشرق العربي لا تتطابق مع خريطة سايكس-پيكو في معظم أوجهها، مع أنها منسوبة إليها؟ إلخ.

هي تفاصيل وخيوط وأسئلة تحوّل البحث التاريخي إلى ما يشبه التحقيق البوليسي.

الفصل الأول يتولى تشخيص النظرة السائدة إلى تلك الفترة التأسيسية من التاريخ الحديث للمنطقة وتفكيك تلك النظرة.

الفصل الثاني يؤرّخ لمنوعات من مشاريع الاستعمار والاستيطان منذ بدأ نزاع القوى والمصالح الغربية على وراثة «رجل أوروبا المريض» في أواسط القرن التاسع عشر.

يتتبّع **الفصل الثالث** تطورات الحرب العالمية الأولى على الجبهة الشرقية، وما استدعته من وعود واتفاقيات ومعاهدات لاستمالة شعوب المنطقة للمشاركة في الحرب إلى جانب الحلفاء.

يعرض **الفصل الرابع** لظروف إنتاج اتفاقية سايكس-پيكو بوضعها في مكانها وزمانها.

في **الفصل الخامس**، ندرس الظروف والمداولات التي أنتجت رسالة آرثر بلفور إلى لورد روتشيلد خلال تجهيز حملة الجيش البريطاني لاحتلال لفلسطين، ونعيد قراءة الرسالة بإلقاء أضواء جديدة عليها.

يروي **الفصل السادس** مسار «الثورة العربية الكبرى» ودور «الجيش العربي» في حملة قوات الحلفاء لاحتلال فلسطين وسورية.

يتابع **الفصل السابع** مداولات مؤتمر السلم في باريس ونزاعاته، عام ١٩١٩، على خلفية انتصار الثورة البلشفية في روسيا، وتحقيق «سلم إمبريالي لحروب إمبريالية»، وولادة نظام الانتدابات ودوره في تجديد السيطرة الكولونيالية بتركيزها على سلطات ونخب محلّية.

يروي **الفصل الثامن** قصة قيام المملكة العربية السورية وظروف زوالها.

يعرض **الفصل التاسع** لأبرز المعالم الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للهندسة النيوكولونيالية وعملية «الفرز والضم» التي تعرّضت لها الولايات العربية، والمقاومة الشعبية والمسلّحة للنظام الجديد.

نختم بنقاش عدد من الفرضيات والأسئلة التي ظهرت في مجرى البحث: الوحدة/ التجزئة؛ الطبيعي/ الاصطناعي؛ دول قومية/ كيانات أقلوية؛ التكلم مع الغرب بلغته، والتطهّر من المصالح، إلخ.

يعطي ثبْت المراجع فكرة عن المروحة الواسعة من الأبحاث والدراسات التاريخية والسير والمذكرات والمراسلات التي اعتمدنا عليها. وقد صدر قسم كبير منها بمناسبة مئوية سايكس-پيكو وبلفور، معتمداً على آخر ما كُشف من وثائق رسمية وأوراق شخصية لفاعلين في تلك الحقبة.

وبعد، فهذا عمل يشكو الثُّغَر، وقيود الوقت. ثمة معلومات بحاجة إلى مزيد من التحقق أو الاستكمال، وأحكام وخلاصات مؤقتة قد

تبدو قاطعة أحياناً أو خجولة أحياناً أخرى، وهذا كله من مصاعب استكشاف موضوع جديد، وهو ثمن السير بمعالجته عكس التيار. آمل أن يحفّز هذا العمل على مزيد من التعمّق في الأحداث والتطورات التي تعالجها وعلى إطلاق نقاشات تزيد من معارفنا عن تلك الفترة التأسيسية لحياتنا المعاصرة.

بيروت تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨

الفصل الأول

تقاسيم على الوحدة والتقسيم

وثائق عجائبية وعابرة للزمن

شاءت صدفة تاريخية أن تتزامن ثلاثة أحداث: ذكرى مئوية اتفاقية سايكس-بيكو (١٩١٦)، وذكرى مئوية إعلان بلفور (١٩١٧) مع احتلال تنظيم داعش مدينة الموصل وتدفق مسلحيه عبر الحدود العراقية - السورية لاحتلال مواقع عديدة داخل سورية. حينها، أعلن أبو بكر البغدادي أنّ تنظيم داعش قد «كسر» حدود اتفاقية سايكس-بيكو، ووحّد العراق والشام، ما استوجب الانتقال من الدولة إلى الخلافة، واعداً بكسر المزيد من الحدود.

تضافرت المناسبات الثلاث على إطلاق فيض من الكتابات الاسترجاعية عن اتفاقية سايكس-بيكو، مترافقة مع توقعات بشأن مصيرها ومصير المنطقة. دارت التوقعات الكارثية مدار الأفدح: عادت «لعنة سايكس-بيكو»، كما سمّاها وليد جنبلاط. في الوقت ذاته، كانت «اللعنةُ» تعلن

نهاية سايكس-پيكو... اللعنة. واللعنة عليها، على كل حال، لأن خريطة سايكس-پيكو هي «الخريطة التي خرّبت الشرق الأوسط».

التقى على تشييع سايكس-پيكو صحافيون واسعو المعرفة بشؤون المنطقة، أمثال باتريك كوبرن (**لندن رِڤيو أوف بوكس**، حزيران ٢٠١٣)، سياسيون مثل نائب رئيس وزراء تركيا الذي بشّر بأن العالم العربي على مشارف سايكس-پيكو جديدة (حزيران/ يونيو ٢٠١٥) يقابله معلّق سياسي يتوعد تركيا بمصير «الثعابين ومسامير سايكس-پيكو» (نارام سرجون، «الأزمنة العربية» ٢٥ نيسان ٢٠١١)، فيما أعلن مسعود البرزاني «احتضار اتفاقية سايكس-پيكو»، وصولاً إلى الرئيس أوباما الذي اكتشف أنّ في المنطقة أحقاداً ونزاعات ألفيّة فجّرتها الاتفاقية، لأنها دول اصطناعية لم تكن حدودها تتطابق مع مختلف الأديان والمذاهب والإثنيات التي تعيش داخلها.

إلى هذا، عُقدت للمناسبة ندوات ومؤتمرات وأُلقيت محاضرات وعُرضت مسلسلات وأفلام وثائقية ومقابلات تلفزيونية. وهذا طبعاً قبل أن ينتشر الاحتفال بالمناسبة على وسائل الاتصال الاجتماعي، وقد أحصى أحد الصحافيين أن عبارة «نهاية سايكس-پيكو» وردت ٨,٦٠٠ مرة على موقع غوغل خلال سنوات ٢٠١٣-٢٠١٦. واختلط الأمر بين «مشروع» الشرق الأوسط الجديد و«مشروع سايكس-پيكو٢». شذّ دكتوران بعض الشيء عن الإجماع على تشييع الاتفاقية، وتوقع تعديل خريطتها. الدكتور سمير جعجع، رئيس «حزب القوات اللبنانية» الذي نأى بلبنان عن كونه من صنع اتفاقية عام ١٩١٦، على اعتبار أنه «موجود

في التاريخ» (١٣ تموز/ يوليو ٢٠١٥) والدكتور بهجت سليمان، المدير السابق لأحد أجهزة المخابرات السورية، الذي هاجم المدافعين عن الاتفاقية، ويريديون المحافظة عليها، واصفاً العالم العربي بأنه مُصاب بالكساح، جراء تقطيع أوصاله، والمطلوب معالجته «ليعود بشراً سويّا» (**الجريدة الإلكترونية السورية**، ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٦).

لم يفطن رئيس الولايات المتحدة الأميركية إلى أن بلاده تضمّ أوسع تشكيلة ممكنة في الكون من الأقوام والإثنيات والأديان والمذاهب المهاجرة إليها من رياح الأرض الأربع، وأن لا خريطتها، ولا حدود ولاياتها، تتطابق مع مواقع جماعاتها المكوّنة. ولا خطر في بال كثيرين، جهة الصحافة الغربية عموماً، أنه إذا كانت عمليه خرق الحدود دليلاً قاطعاً على أن الاتفاقية - الخريطة انتهت، فالحدود السورية - العراقية مثقوبة مثل مصفاة منذ الغزو الأميركي للعراق، حتى لا نذهب إلى أبعد من ذلك. ولا خطر ببال كثيرين أنّ دولة أبو بكر البغدادي قد لا تعمِّر طويلاً، وأنّ داعش قد تُهزَم وتُخرَج من المدن التي احتلتها على الأقل. بالعكس، لقد دفع الاعتقاد برسوخ دولة الخلافة الإسلامية بعض المعلّقين البراغماتيين الأميركيين إلى اقتراح الاعتراف بالدولة الجديدة.

منذ زمن ليس بقريب، انتقلت اتفاقية عام ١٩١٦ إلى مستوى الاستعارة، بل الأسطورة ذات المفاعيل العجائبية المستمرة منذ قرن ونيّف. يكفي لخبر، لحادثة، لذكرى، ليتفجّر الحزن والغضب والتفجّع على الخريطة - اللعنة الأصلية، على غرار الخطيئة الأصلية التوراتية، أو ينتشر الوسواس الخنّاس عن مجيء خرائط جديدة تستيقظ لها الخوافات من «مشاريع»

داهمة حاملة التقسيم والتفتيت وعظائم الأمور. ولم يكن أسهل من أن تتحوّل سايكس-پيكو إلى المشجب الذي تُعلَّق عليه أي مأساة، نكسة، خطأ، مشكلة، باختصار، كل ما لا نجد له تفسيراً جاهزاً، أو نودّ تحميله للآخرين، في الكبائر والصغائر. مثال راهن: للاحتجاج على استشراء العنصرية في لبنان تجاه اللاجئين الفلسطينيين والسوريين وتجاه العمالة الوافدة، اعتصمت مجموعة من الشباب الناشط، عام ٢٠١٧، أمام المتحف الوطني في بيروت، وبين اللافتات المرفوعة واحدة لم تجد ما تحمّله المسؤولية عن انتشار العنصرية غير... سايكس-پيكو، والتهمة على العنصريين: «حَدّتْ سايكس-پيكو [من] إنسانيتَهم».

في تزويج وثيقتين

«مات سايكس-پيكو! تعيش إسرائيل!» صاح روبرت فيسك على الطريقة المَلكية البريطانية «مات الملك! عاش الملك!». مات في سنيه المئة، ومعه التقسيم القديم للشرق الأوسط. والبقاء لإسرائيل. ودعانا الصحفي المعجباني إلى انتظار التقسيم الجديد. ولما كانت توقعات الصحافيين، والمحللين الاستراتيجيين، غير مشمولة بالمساءلة أو المحاسبة، فنحن لا نزال ننتظر. ولا من يسائل أو يحاسِب.

هذا المشروع المندغم أو المزدوج هو الذي يسمّيه الصحافي طلال سلمان «سايكس-پيكو الإسرائيلي»! فقد زُوِّجتِ اتفاقية سايكس-پيكو، بما هي وثيقة تقسيم، على إعلان بلفور، بما هو وثيقة النكبة الفلسطينية وقيام دولة إسرائيل. فإعلان بلفور إما أنه أتى «في مجرى سايكس-پيكو» أو «مقدمة» له، وإما أنه استكمال للاتفاقية بما هي خريطة التقسيم، فيصير

فصل فلسطين عن سورية الكبرى تقسيماً، وقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ بين دولتين عربية ويهودية تقسيماً، وتأسيس دولة إسرائيل الذروة في عملية التقسيم، على اعتبار أنّ إسرائيل ابنة التقسيم وأمه في آن واحد، ذلك أنّ التقسيم الإسرائيلي حامل لـ«مشروع» تقسيم التقسيم، أي خلق كيانات دينية مذهبية عرقية على « شاكلة إسرائيل ومثالها»، حسب التعبير القومي الدارج، غرضها تبرير وجود الدولة اليهودية والخضوع لها.

ثم إنّ الذكرى التاريخية كانت مناسبة لتحميل رسالة على ورق من ٦٧ كلمة مرقّنة على آلة كاتبة المسؤولة الأولى عن نكبة فلسطين. لم تكذب تيريزا ماي خبراً. أحيتْ رئيسة وزراء بريطانيا ذكرى قيام دولة إسرائيل بإعلانها أن إسرائيل «بلدٌ وُلِد من رسالة». والرسالة بريطانية مئة في المئة. ورداً على مطالبة أوساط فلسطينية وعربية وبريطانية بأن تعتذر بريطانيا رسمياً عن تلك الرسالة، أجابت ماي بأن بريطانيا تفتخر بإعلان بلفور. إلا أن المطالبين باعتذار رسمي بريطاني عن الرسالة المشؤومة، لم يطلبوا اعتذاراً من بريطانيا، ولو من قبيل الدعاية، عن احتلالها لفلسطين عام ١٩١٩، ولا عن دورها في تشجيع الهجرة اليهودية ومنع إنشاء مؤسسات تمثيلية للفلسطينيين وقمع ثوراتهم الشعبية، ولا خطر بالبال مطالبتها بالاعتذار عن تشجيع الميليشيات الصهيونية المسلحة وتدريبها وتسليحها ضد الفلسطينيين، وذروتها ثورة الـ٣٦، أكبر ثورة تحرر وطني قبل الحرب العالمية الثانية. لم يطلب المطالبون من بريطانيا الاعتذار عن قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، وتواطئها على تنفيذ الميليشيات الصهيونية التهجير والتطهير العرقي، ثم الانسحاب وتسليم أبرز المواقع العسكرية لجيش «الهاغانا» والتنظيمات العسكرية الصهيونية الأخرى. لم يطلب طالبو

الاعتذار اعتذاراً عن أيٍّ من أحداث هذا الماضي الاستعماري. في عصر بعد الحداثة، وبعد الكولونيالية، كان المطلب صدورَ اعتذار رسمي بريطاني عن رسالة آرثر بلفور إلى اللورد روتشيلد! وهو من مثل مادة تصريح تيريزا ماي: إذا كانت رسالة قد بنت أمة ودولة، يكون الاعتذار عن الرسالة معادلاً لإزالة الأمة ودولتها! أو، على الأقل، نزع الاعتراف بها!

ولم يغب الفن عن تزويج سايكس-پيكو على بلفور، فسجّل مارسيل خليفة المناسبة في «كوپليه» شهير:

«قسّمونا پيكو وشريكو / وخَلَقوا الدولة الصهيونية».

تقاسيم على التقسيم

ترافقت زحمة الاستدعاءات لسايكس-پيكو مع صعود نغمة جنائزية تقول بـ«تقسيم المقسَّم»، مدفوعة بالادعاء ذاته أن مطلقها يكشف سرّاً أو يفضح تواطؤاً. في لقاء مع علي لاريجاني، رئيس مجلس الشورى الإيراني، علّق رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه برّي على احتلال داعش للموصل بما يعتبره من قبيل تحصيل الحاصل واستشراف نتيجة حتمية: «ها هو سايكس-پيكو ينتهي بين العراق وسورية، والتركيز الآن على إنهائه بين سورية ولبنان وسورية وفلسطين». أي إنّ إلغاء داعش للحدود بين العراق وسورية بات أمراً واقعاً، والآتي أعظم: جاء دور الحلقتين اللبنانية والسورية. (**الأخبار**، ١٤ أكتوبر ٢٠١٤)، وهو تصريح غريب حقاً، أن يتخوّف أحد أكبر أصدقاء النظام السوري بين السياسيين اللبنانيين من إزالة الحدود بين لبنان وسورية وفلسطين على اعتبارها مؤامرة للمشروع

الأميركي - الإسرائيلي لتقسيم المقسَّم في المنطقة. وقد يصل التقسيم إلى طور التمزيق، خصوصاً عندما تكون جثة اتفاقية سايكس-پيكو قرباناً لعقد مصالحة حَرِجة. في إحدى مبادرات المصالحة المبكرة بين حزب الله والعسكر المصري، مطلع الانتفاضات العربية (**صحافة** ٢/ ٩/ ٢٠١١) زار حسن عز الدين، مسؤول العلاقات العربية في الحزب، القاهرة والتقى شيخ الأزهر، الدكتور أحمد الطيب، واتفق الرجلان على أنّ دور إسرائيل هو «تمزيق الأمة». وخلال زيارة الوفد اللبناني لمصر، التي استغرقت عشرة أيام، سمعتِ القيادات المصرية حديثاً طويلاً عن «محاولات استغلال الثغرات القائمة [في الأوضاع العربية] من قبل الخارج الذي يسعى اليوم إلى سايكس-پيكو جديدة».

الوله بالخرائط والوهم الخرائطي

الخريطة أداة استعمارية بامتياز. إنها إعلان مصوَّر لاستيلاء على أرض وتسويرها على أهلها وإقصاء مستعمِر آخر عنها، أو للتخطيط على ذلك. طبعاً، ليست الخرائط بجديدة في أدوار الفصل والتمييز والتحكُّم عبر التاريخ. ثم إنه في عصر الاستعمار، لا يمكن فصل الخريطة عن وظيفتها العسكرية، أي عن احتلال المكان ونصب الحواجز والقسر والتمكين من استخدام القوة والعنف. وليس من قبيل الصدفة أن معظم الشخصيات المخابراتية البريطانية في هذا الكتاب تعاطوا في علم الآثار والخرائط: لورنس، سايكس، جورترود بلّ، نيوكومب، إلخ.

يبدأ العجب عندما تعطى الخريطة ويعطى الخرائطي المفاعيل الإعجازية، كأن تقرأ مثلاً أن جورترود بِلّ «رسمتْ خريطة الشرق الأوسط»

(الأخبار، ٢٢ أيلول/ سبتمبر) أو أن مارك سايكس هو «الرجل الذي خلق الشرق الأوسط» حسب عنوان آخر سيرة له، على اعتبار أنّ الرجل هو صاحب الخط التاريخي الذي «رسمه في الرمال» وشطر به المشرق العربي إلى شطرين من عكا إلى كركوك.

والوله بالخرائط وثيق الصلة بالتفسير الجغرافي للتاريخ: أي الإيحاء باللازمنية والطبيعية، أو التأكيد أقلاً بأنّ الزمن يكرر نفسه ما دامت عناصر الطبيعة ثابتة راسخة. ولترسيخ ذلك الاعتقاد، غالباً ما ترتبط حدود الخريطة بعنصر جغرافي - مجرى مياه أو سلسلة جبال أو صحراء - على افتراض أنّ الحاجز الجغرافي أو الطبيعي يحجز فعلاً. وتنبني على الحواجز الجغرافية ألوان مختلفة من التمييز الثقافي والعنصري والتراتب الحضاري تختصّ به جماعات أو شعوب دون أخرى.

في التصورات الخرائطية في المشرق وعن المشرق، شكلت الصحراء حاجزاً طبيعياً يهصر داخله القحطَ والانغلاق، في مقابل الحرية والانفتاح والانطلاق المنسوبة إلى البحر، كما في الفكر اليميني الاستعلائي الفرانكوفوني اللبناني. وفي تخصيص العناصر والتضاريس الجغرافية بصفات بشرية، يُنسَب إلى الجبل مثلاً الإباء والشجاعة والتسامي، إلخ. وهنا ميدان الزجليات. هذا مع العلم أنّ الصحراء العربية شبكة من طرق مواصلات سُمِّيَت «بحر» عند العرب تخترمها شبكات من الطرق والمسالك والممرات ربطت بين شعوبه ومناطقه ودوله عبر التاريخ ونظّمت إيقاع حياتها، حتى لا نتحدث عن دورها في الهجرات السكانية والتجارة البعيدة المدى بين أوروبا وآسيا وإفريقيا.

المفارقة في أمر الخرائط أنها تتورط دائماً في تناقض حاد: تريد الإيحاء بأنها ترسم حدوداً واقعية، حقيقية، ما دامت تتبع عناصر طبيعية لا تحول ولا تزول. لكنها في الحقيقة تسوّر منطقة لتبني عليها كياناً سياسياً مرغوباً أو متأملاً. أنطون نجيم، أحد أوائل دعاة القومية اللبنانية عشية الحرب العالمية الأولى، كان يبحث عن خريطة لتوطين «الأمة اللبنانية». استجاب لنصيحة المستشرق اليسوعي البلجيكي الأب لامنس، باعتماد الخريطة التي رسمها سلاح الهندسة في الحملة العسكرية الفرنسية عام ١٨٦٢، فصارت تلك الخريطة، «الحدود الطبيعية» و«الحدود التاريخية» للبنان. لكن نجيم لم يمنع نفسه من تمجيد تلك الخريطة على «أنها تتنبأ بأمة بدلاً من أن ترسم معالمها».

تسرّبت الخرائطية إلى الفكر العربي، بما فيه القومي واليساري، مع خريطة سايكس-بيكو، حتى باتت الخرائطية الجيوسياسية والجيواستراتيجية عِلماً قائماً بذاته. والقسم الأكبر من الجيواستراتيجيا المحلية، أو المستوردة عبر البحار، يكاد أن يختزل بتوقعات حول خرائط: نهاية خرائط، رسم خرائط جديدة، عودة خرائط قديمة، إلخ. هناك دوماً من يريد رسم خرائط جديدة للمنطقة. والخرائطي - الرسّام مجهول، لكنه جبّار القدرة. ذلك أن البناء على مجهول جزء من قوة «المشروع»، ومن سرّه إن لم نقل من سحره. وزبدة الفكر الجيواستراتيجي العربي، الذي تقرأه في عجالات الصحافة اليومية أو على التلفزة، فضلاً عن وسائل الاتصال الاجتماعية، هي التساؤل عمّا ستكونه معالم الخريطة الجديدة. قد تجهل من هو الرسّام، لكنك تعرف بالتأكيد أنه مهما تكن الحدود والتقسيمات، فإن «إعادة رسم الخريطة» له معنى واحد: إعادة تجزئة الخريطة على أساس

أصغر المكونات البشرية: العشيرة والدين والطائفة والإثنية، إلخ. سُمّيت الخريطة «الجسم الجغرافي للأمة» (Kaufman, 2015). يبدو كل إعادة نظر بخريطة على أنه تمثيلٌ في جسد الأمة.

قداسة الوَحدة ورُهاب التقسيم

تكاد اتفاقية سايكس-پيكو، وملحقها البلفوري، تتلخص بجملة ناقصة: تجزئة الأمة. والتجزئة انتهاك للوحدة المقدسة، وحدة الأمة بمحمولها الديني والقومي. وانتهاك الوحدة هو الفتنة عينها. وما أدراك ما الفتنة؟!

في أصل كل خريطة فكرة الفصل والتمييز بواسطة الخط. وهنا ندخل دائرة المقدّس. الخط يضع حداً للفوضى. أول خط هو فصل السماء عن الأرض. هنا أول تمييز، وهنا أول النظام ضد الفوضى، وأول المقدّس. ومنذ الأشكال الأولى للحياة البشرية والجماعات تعيش داخل حومة أو دِيرة مرسومة ومميّزة الحدود في وجه الخارج. «حيثما يوجد مقدس توجد حومة، وحيثما توجد حومة، توجد حياة»، يقول **ريجيس دوبريه** في نص لامع عن الحدود (Debray, 2010: 36) على أنّ الحومة سابقة على المقدَّس، بحيث يمكننا أن نعكس الصيغة فنقول: حيث ترتسم حومة يبدأ المقدّس. وحيث يوجد مقدّس، يوجد حَرَم، أي ينشأ تحليل وتحريم.

المحمول الديني والقومي جوهري في موضوع الوحدة والانقسام. فعندما يُستنزل التوحيد على الأرض، يصير الشِّرك هو القبول بالتعدد، أي بانتهاك الوحدانية. ومثله حال الوحدة القومية. فكل تعدد، كل

معارضة، كل تراتب اجتماعي، كل صراع، بل تحزّب، انتهاك لوحدانية الأمة. وفي النطاق القومي، حيث الالتحام عضوي بين الوحدة والقوة العسكرية، يصير المساس بالوحدة المقدسة بمثابة الخيانة القومية. فمن تحزّب خان، كما في كتاب العقيد القذافي الأخضر. والفتنة نائمة في صلب كل وحدة. من هنا التحذير الدائم من إيقاظها. ومثلها، الخطيئة والذنب والمعصية والكفر تسكن في صميم المؤمن والإيمان.

لجأ الصحافي **سعد محيو** إلى الدين والمقدَّس ليحدثنا عمّا يتهدد وحدة الأمة. عاد إلى الأصل الفقهي والفلسفي للتوحيد عند الصوفيين في قولهم: «إن الحقيقة الحقيقة تكمن في الكل والوحدة. لا في التجزؤ أو الفردية» («خرائط سايكس-پيكو ٢»، **مجلة الآداب**، ٢٣/ ٦/ ٢٠١٦). المَشرق مُستهدف، يحذّر محيو، يكفي أنه «الحديقة الخلفية» لدول النفط ليتعرّض لإعادة رسم لا خريطة واحدة له، بل خرائط. ولا حاجة لاستخدام مفردة المؤامرة، يمكن الاستعاضة عنها بـ«المشروع». أمام أزمة نفطية خطيرة، وفي غياب «المشروع الحداثي إياه»، «لن يكون صعباً على المخططين والأميركيين، ومعهم بعض العرب، العمل على إعادة رسم الخرائط الاقتصادية والجغرافية في الهلال الخصيب، وأبرزها إقامة الكونفدراليات الجغرافية في المشرق بمشاركة إسرائيل». هذا قبل أن يُعيد هؤلاء تركيب الوحدة إلى مكوِّناتها القبلية والعشائرية والطائفية. وإعادة رسم الخرائط عند محيو هو إذاً المعادل لانتهاك الوحدة المقدسة. والبلد الأكثر تهديداً هو العراق، والكلام من وحي احتلال داعش للموصل ونحو ثلث البلاد. وأدلة محيو على هذه الأخطار المحدقة عدد من الآراء والمقترحات لكتّاب وصحافيين إسرائيليين وأميركيين. حتى إنّ محيو

يكتشف أنّ دور الأردن في المشروع التفتيتي قد يكون إدارة العشائر العربية «بعد انهيار القومية العربية العلمانية».

و«المشروع» ليس بجديد. نشأ مع برنارد لويس، وتواصل مع هانتنغتن والمحافظين الجدد، كما يعلمنا محيو، والمخطَّط سابق على ١١ أيلول ٢٠٠١، ويتلخص في فرض الديموقراطية على العالم العربي. هنا تبدأ التداعيات: أزمة نفط تستدعي إعادة رسم خرائط المنطقة وإقامة كونفدراليات؛ و«مشروع» إقامة الكونفدراليات يذهب بك إلى «مشروع» فرض الديموقراطية بالقوة من الخارج. إلّا أن ثمة ما يجمعها جميعاً: انتهاك الوحدة المقدسة. فإعادة رسم الخرائط هو باتجاه التقسيم طبعاً، والكونفدرالية تقسيم، والديموقراطية تعدد، أي إنها تقسيم ما دامت تجزّئ الوحدة.

ولا حاجة في كل هذه اللوحة النبوئية لأدلة: الأمر معروف وبديهي يفسّر نفسه بنفسه: المشروع مشروع، وهو أميركي بمشاركة إسرائيلية، والمشاركة الإسرائيلية بديهية، فهذه ابنة التقسيم وأمّه ومرضعته. أما المستحدث، فهو فرض الديموقراطية. ومع أن هذا وفد مع «الربيع العربي» إلا أنّ مآلاته ونتائجه مرصودة أصلاً.

ما الجواب على هذا المشروع النفطي - الكونفدرالي - الديموقراطي - الأميركي - الإسرائيلي - التفتيتي؟ الجواب: «قومية عربية جديدة»، هي «نقيض المفهوم القديم» (على اعتبار أنّ هذا المفهوم القديم معروف وشائع) قوامها الديموقراطية الكاملة (وفهمنا كفاية في تميّزها عن تلك التي يسعى «المشروع» لفرضها علينا). وهذه الديموقراطية تحلّ بديلاً من الدكتاتورية المطلقة؛ وتُحِلّ سيادة القانون بدل المافيات العصبية الطائفية

والعشائرية، وتحقق المساواة بين حقوق الفرد وحقوق الأمة، وتعترف بالتعددية الوطنية وبسيادة الدولة القُطرية، وتبتكر «الحلول الحضارية» لمسألة الأقليات، كل الأقليات.

وعلى الرغم من كل هذا التضخّم القومي المنتفِخ، لا يرمي الكاتب مسألة الاتحاد العربي أو الوحدة العربية، ولو بوردة... صوفية! المشروع هو الجواب الناجع على... «المشروع». ونبقى ننتظر صاحب المشروع الجديد ليشرح لنا كيف يمكن قهر «مشروع» قائم على الكونفدرالية والديموقراطية بواسطة مشروع قومي عربي حداثي جديد يقوم على الديموقراطية والاعتراف بالكيانات القطرية (وليدة التجزئة المرذولة، راسمة الخرائط)؟ بل كيف يمكن المشروعَ الحداثي الديموقراطي ذا الحلول الحضارية لمسألة الأقليات، كل الأقليات، ألّا يتضمن أشكالاً وصيغاً من الحكم الذاتي والكونفدرالية أو الفيدرالية أو حتى الحق في تقرير المصير؟!

هنا نعود إلى نقطة البداية: الوحدة بما هي المقدّس، مضادة للتعدد. وهنا، يولد في التعبير السياسي والسيادي، التماهي بين الوحدة والمبدأ المركزي، أي الدولة المركزية، والشطح ليس بالعسير بين الدولة المركزية والسلطة الاستبدادية، على اعتبار أنّ في الوحدة قوة. وكل تعدد أو لامركزية يفضي إلى الضعف أمام العدو. حتى لا نتحدث عمّا يصيب معنويات الأمة من وهن بسبب هذا وتلك.

المؤامرة... المعلنة!

المؤامرة هي لقاء طرفين أو أكثر لتدبير أمر ما، غالباً ما يكون سلبياً، ضد طرف آخر على غير علمه. ما أكثر المؤامرات الحقيقية في التاريخ

وفي السياسة. وما أكثرها في تاريخنا والسياسة. بهذا المعنى، ثمة ضرورة حاسمة للتمييز بين «نظرية المؤامرة» والمؤامرة، بين القدرة على الرصد والتقدير لخطط واستراتيجيات فاعلين عالميين وإقليميين أساسيين، أو خصوم أو أعداء، وبين نظرة للحياة ترى إليها على أنها محكومة بقوى غاشمة خفية، وبأن لا شيء متروك فيها للصدفة، ولا شيء يبدو كما هو، بل كل شيء يبطن خلافَه، وبأنّ ثمة وشائج خفية دائمة بين الأحداث والأشياء والبشر. وتنتظم هذه النظرة المؤامراتية في نظام مغلق إيماني يأبى الدليل والبرهان.

لما بات الحديث عن «مؤامرات» تهمة باللاعلمية واللاموضوعية يجري التراشق بها، في الأوساط الأكاديمية الغربية وسواها، اقتضت الحصافة أن يستبدل، على سبيل «اللياقة السياسية» (بوليتيكالي كورّكت)، بـ«المشروع». وللمشروع كل عناصر المؤامرة إلا الاسم.

لكثرة ما نتداول في المؤامرات، يختلط الأمر بالنسبة إلى معنى الكلمة. فقد يولّد الهَوَس بالمؤامرات نوعين منها: مؤامرة سرّية ومؤامرة علنية، أي مؤامرة هي نقيض المؤامرة التي تحاك تعريفاً في السرّ. المؤامرة العلنية لا تجري في الخفاء، بل هي صريحة جهاراً نهاراً، ومع ذلك فهي مؤامرة. أما لماذا تبقى المؤامرة مؤامرة، وقد باتت مكشوفة، فهذا ما يشرحه لنا **ساطع نور الدين**، رئيس تحرير جريدة «المدن» الإلكترونية. يتّهم نور الدين الفيدرالية الكردية في سورية بأنها «مؤامرة معلنة» («فيدرالية سورية: المؤامرة المعلنة»، **المدن**، ١١/ ٣/ ٢٠١٦)، وهي مؤامرة تقسيم طبعاً، إلا أن الكاتب يستدرك قائلاً: «لعل الفيدرالية مخرج عفوي

وفوري من المذابح، لكنها ليست حائلاً دون التقسيم الذي يهدف كما يبدو إلى تخفيف العبء عن الأميركيين والروس». يعني: مهما تكن نيّات الفيدرالية سامية، ولو أنها تسعى للخروج من المذابح، تبقَ تقسيمية. والتقسيم يخدم طبعاً القوى الخارجية. وهو عادة متناغمة ومتواطأة، في التآمر، ورغم المنافسة والنزاعات البيّنة فيما بينها. هذا لون آخر جديد من المؤامرات: ليس مدبّراً، ويمكن فهم اعتباراته، بل هي إنسانية سامية، لكنه لا يقوى على أن لا تتحول الفيدرالية إلى تقسيم، مثلما أنه لا يقوى على أن لا يصبّ في خدمة قوى خارجية، وإن تكن القوتان الخارجيتان تتصارعان بداهة في سورية.

كشف المؤامرة بما هو نبوءة

النائب اللبناني **ريمون إدّه**، من أوائل المبشّرين بتقسيم المنطقة، والأحرى إعادة تقسيمها. مطلع الحرب الأهلية، صرّح عميد «حزب الكتلة الوطنية» لأحد أنصاره هاتفياً من منفاه الباريسي بأنّ «التقسيم سيتم وأنّ الجنوب سيكون من نصيب إسرائيل، فيما جبل لبنان للمسيحيين والمناطق الأخرى للأطراف الأخرى». ويروي في حديث إلى وكالة الأنباء الفرنسية أنه ذهب إلى الولايات المتحدة ليتعرّف «على وجه الدقّة إلى ما يجري هناك»، فتأكدت مخاوفه من وجود مشاريع تقسيمية.

طريف أن نستشهد بريمون إده، وهو من حيث المبدأ من أشدّ السياسيين اللبنانيين تمسكاً باتفاقية سايكس-پيكو، على الأقل بجانبها الذي قضى بفصل لبنان عن سائر سورية. نسب العميد إده مشروع التقسيم إلى إسرائيل، ولكنه لم يستثنِ الأميركيين، إذ اكتشف أنّ أوساطاً في نيويورك

لها مصلحة في القضاء على المكانة المالية لبيروت، «لكي تمتصّ جزءاً كبيراً من الدولارات التي ستتدفق على المنطقة في صورة عوائد للبترول». نحن في السبعينيات، والإشارة هي إلى الفورة النفطية العالمية. ويمضي عميد الكتلة الوطنية تفصيلاً في مشروع تقسيم لبنان: «طرابلس وشمال لبنان سينضمان إلى سورية ليشكّلا جزءاً من الدولة العلوية المستقبلية». أما ما بقي من لبنان، فسوف يُشطَر إلى شطرين يفصل بينهما طريق بيروت – دمشق. جنوباً، دولة للمسلمين والدروز، بالإضافة إلى الفلسطينيين. وشمالاً، دولة المسيحيين. وينقسم البقاع بدوره بين لبنان وسورية. وتكون بيروت العاصمة الاتحادية للبنان، أو تصبح مدينة حرّة. وأفاد إده بأنّ سورية ذاتها سوف تقسّم إلى ثلاث دول: علوية وسنية ودرزية. غنيّ عن لفت النظر أنّ هذا التوقّع عن تقسيم سورية سوف يتكرر إلى ما لا نهاية مع بدء الأزمة الدموية السورية وبكل النبرات الحاسمة اليقينية.

عند التمعّن في توقع العميد إده التقسيمي، قد لا نجد فارقاً كبيراً بينه وبين المذكرة التي رفعها أبوه، إميل إده، إلى الحكومة الفرنسية عام ١٩٢٨ ينعى فيها على «لبنان الكبير» تذويبه للأكثرية المسيحية السكانية، ويدعو إلى استعادتها بقيام «لبنان متوسط» كما سمّاه، فتُضَم طرابلس إلى سورية، مع احتفاظ مسيحييها بالجنسية اللبنانية، ويعطى جبل عامل الحكم الذاتي، وتلحق المناطق المسلمة من البقاع بسورية، بحيث تبلغ نسبة المسيحيين ٨٠٪ من السكان.

يختم إده بتكرار التعويذة إياها التي يقوم عليها النظام اللبناني: التعايش الطائفي مفتاح ظهور المعجزة الاقتصادية، فيكرر تصميمه على التعايش

بين المسلمين والمسيحيين «ومن أجل أن تعود إلى بيروت تلك المكانة المالية التي وصلت إليها والتي يهمّ كل الدول العربية أن تحافظ عليها. كل ذلك لاعتقادي بأن وجود لبنان مسيحي صغير غير قادر على البقاء» («إده باقٍ على تشاؤمه... وفي باريس: تقسيم لبنان مقدمة لتقسيم سورية والعراق ودول أخرى»، **السفير**، ٢٨ ديسمبر ١٩٧٥).

توفي العميد إده قبل أن تتحقق نبوءاته. بعد أربعة عقود من الزمن، كم يلزم من الوقت لنعلن أنّ العميد ريمون إده أخطأ في توقعاته؟ وربما لنتساءل لماذا لم تصدق نبوءته؟

مخاتلات المشاريع

الفكر الكاشف للمؤامرات فكر يتحايل على مَكر، إذ لا مؤامرة جيّدة دون مَكر، على قولة صادق جلال العظم في نص حاذق عن الاستشراق والمؤامرة. كاشف «المشاريع» هو الرائي في ما وراء الظاهر، يستشرف مستقبلاً قيد الإعداد، ينسُل القطبةَ المُخفاة في نسيج مُحكم، إلخ. ويزداد المكر مراوغة عندما يستبطن أكثر من طبقة من المعاني والمقاصد. وسوف نرى كيف أنّ كاشف «المشاريع» لا تنطبق عليه قولة «جل من لا يخطئ»، لأنه لا يملّ من ارتكاب الأخطاء.

معلّم الصحافة العربية الأستاذ **محمد حسنين هيكل**، صاحب باع طويل في كشف مخاتلة «المشاريع»، ولعله أول من نحت المصطلح. في مقابلة مع **الأهرام** (٢٥/ ٥/ ٢٠١٥)، يبلغك أنّ ما تظنه «ربيعاً عربياً» أي حركات شعبية شملت ستة بلدان عربية نادت بالحرية والعدالة الاجتماعية

والكرامة الانسانية إن هو إلا «سايكس-پيكو جديد» لتقسيم المنطقة وتقاسم مواردها والمواقع. وقد اكتشف هيكل لا مشروعاً واحداً، بل ثلاثة مشاريع ونصف سلّمها «الربيعُ العربي» مفاتيح المنطقة. «النصف مشروع» إسرائيلي، وغرضه إجهاض القضية الفلسطينية. وعلى فداحة ما يستتبعه هذا «المشروع»، فهو لا يرقى عند هيكل إلى مصافّ المشروع الكامل.

المشروع الأول المتكامل هو مشروع غربي أميركي أوروبي يروم إغراق المنطقة في صراع سنّي شيعي. ويتجلّى في التشجيع الأوروبي الأميركي لتنظيمات «الإخوان المسلمين» وإحياء اقتراحات برنارد لويس باستبدال الصراع في المنطقة من صراع عربي - إسرائيلي إلى صراع عربي - فارسي. وأول ما سيجري تقسيمه، ليس العراق، بل نفط العراق، مع أنّ هيكل لا يفيدنا بين مَن ومَن ستكون القسمة.

والمشروع الثاني مشروع عثماني - تركي. يصف هيكل تدخل تركيا في سورية بأنه «مخيف، يصعب تقدير عواقبه». لكنه يلاحظ أنّ تركيا التي كانت ضحية سايكس-پيكو «هي الآن أمام إغراء أن تكون شريكاً في الإرث الجديد بعد أن كانت ضحيته في السابق. مع ذلك، يرى كبير صحافيي مصر أنّ المشروع العثماني عاجز عن وراثة المشروع القومي العربي وملء الفراغ.

أما ثالث المشاريع، فمشروعٌ إيراني، لكنه محدود في إطاره «لأسباب عديدة تضعها الجغرافية بالمسافات ويصنعها التاريخ بالثقافات إلى جانب أنّ هذا المشروع تحت الحصار، وعليه فإن استراتيجيته الآن هي الدفاع».

يمكن التأمل ملياً في دقة النبوءات جميعها وصوابها، مع التوقف والاستمتاع بنوع خاص بالحصار المضروب على المشروع الإيراني وطابعه الدفاعي المتجسد في الحشد الشعبي في العراق، الميليشيات الشيعية في سورية، ونفوذ حزب الله المتعاظم في لبنان، حتى لا نذهب بعيداً فنصل إلى حوثيي اليمن.

هي صيحة جاء الديب! وهو يجيء ولا يجيء كأنه في مسرحية رحبانية. وقد يكون الذئب مخبّأً في جرود عرسال ورأس بعلبك. تكتشف جريدة **الأخبار** اللبنانية وجود قوات بريطانية تعمل مع الجيش اللبناني، وتدرّبه على تقنيات الاستطلاع على الحدود الشرقية، في إطار مساهمة بريطانيا المجازة رسمياً في «الحرب الكونية على الإرهاب» على الحدود اللبنانية السورية. إزاء هول الاكتشاف، تطرح الجريدة الصوت: «سايكس حيّ فينا!» (**الأخبار**، ١٩/ ٩/ ٢٠١٧).

في جرود عرسال ورأس بعلبك، ألقت «الأخبار» القبض على السياسي البريطاني، صاحب مشروع استعماري ذي قرن ونيّف، متسللاً إلى جانب قوات الجيش اللبناني، وهي تخوض حربها الحدودية على جبهة النصرة وتنظيم داعش، في عملية «فجر الجرود» (لا القرود، كما سمّاها رئيس جمهورية في زلّة لسان)، تلك العملية التي لم يكن أن تتوَّج بانتصارات إلهية إلا بمشاركة مقاتلي حزب الله فيها.

تؤدي صيحة «سايكس حيّ فينا!» مفعولها المستفظع على النفوس، بمجرد ذكر اسم أحد مهندسي الاتفاقية اللعنة التي رسمت حدود التقسيم بين لبنان وسورية. على أنه ليس من السماجة أن يتساءل المرء

والكرامة الانسانية إن هو إلا «سايكس-پيكو جديد» لتقسيم المنطقة وتقاسم مواردها والمواقع. وقد اكتشف هيكل لا مشروعاً واحداً، بل ثلاثة مشاريع ونصف سلّمها «الربيعُ العربي» مفاتيح المنطقة. «النصف مشروع» إسرائيلي، وغرضه إجهاض القضية الفلسطينية. وعلى فداحة ما يستتبعه هذا «المشروع»، فهو لا يرقى عند هيكل إلى مصافّ المشروع الكامل.

المشروع الأول المتكامل هو مشروع غربي أميركي أوروبي يروم إغراق المنطقة في صراع سنّي شيعي. ويتجلّى في التشجيع الأوروبي الأميركي لتنظيمات «الإخوان المسلمين» وإحياء اقتراحات برنارد لويس باستبدال الصراع في المنطقة من صراع عربي - إسرائيلي إلى صراع عربي - فارسي. وأول ما سيجري تقسيمه، ليس العراق، بل نفط العراق، مع أنّ هيكل لا يفيدنا بين مَن ومَن ستكون القسمة.

والمشروع الثاني مشروع عثماني - تركي. يصف هيكل تدخل تركيا في سورية بأنه «مخيف، يصعب تقدير عواقبه». لكنه يلاحظ أنّ تركيا التي كانت ضحية سايكس-پيكو «هي الآن أمام إغراء أن تكون شريكاً في الإرث الجديد بعد أن كانت ضحيته في السابق. مع ذلك، يرى كبير صحافيي مصر أنّ المشروع العثماني عاجز عن وراثة المشروع القومي العربي وملء الفراغ.

أما ثالث المشاريع، فمشروعٌ إيراني، لكنه محدود في إطاره «لأسباب عديدة تضعها الجغرافية بالمسافات ويصنعها التاريخ بالثقافات إلى جانب أنّ هذا المشروع تحت الحصار، وعليه فإن استراتيجيته الآن هي الدفاع».

يمكن التأمل ملياً في دقة النبوءات جميعها وصوابها، مع التوقف والاستمتاع بنوع خاص بالحصار المضروب على المشروع الإيراني وطابعه الدفاعي المتجسد في الحشد الشعبي في العراق، الميليشيات الشيعية في سورية، ونفوذ حزب الله المتعاظم في لبنان، حتى لا نذهب بعيداً فنصل إلى حوثيي اليمن.

هي صيحة جاء الديب! وهو يجيء ولا يجيء كأنه في مسرحية رحبانية. وقد يكون الذئب مخبّأً في جرود عرسال ورأس بعلبك. تكتشف جريدة **الأخبار** اللبنانية وجود قوات بريطانية تعمل مع الجيش اللبناني، وتدرّبه على تقنيات الاستطلاع على الحدود الشرقية، في إطار مساهمة بريطانيا المجازة رسمياً في «الحرب الكونية على الإرهاب» على الحدود اللبنانية السورية. إزاء هول الاكتشاف، تطرح الجريدة الصوت: «سايكس حيّ فينا!» (**الأخبار**، ١٩/ ٩/ ٢٠١٧).

في جرود عرسال ورأس بعلبك، ألقت «الأخبار» القبض على السياسي البريطاني، صاحب مشروع استعماري ذي قرن ونيّف، متسللاً إلى جانب قوات الجيش اللبناني، وهي تخوض حربها الحدودية على جبهة النصرة وتنظيم داعش، في عملية «فجر الجرود» (لا القرود، كما سمّاها رئيس جمهورية في زلّة لسان)، تلك العملية التي لم يكن أن تتوَّج بانتصارات إلهية إلا بمشاركة مقاتلي حزب الله فيها.

تؤدي صيحة «سايكس حيّ فينا!» مفعولها المستفظع على النفوس، بمجرد ذكر اسم أحد مهندسي الاتفاقية اللعنة التي رسمت حدود التقسيم بين لبنان وسورية. على أنه ليس من السماجة أن يتساءل المرء

عمّا يجرى تخويفنا منه والتحذير: أمن السياسي البريطاني رمزاً لاستمرار وجود كولونيالي بريطاني عسكري على أرض لبنان؟ أم من صاحب اتفاقية رسمت حدود التقسيم بين لبنان وسورية منذ قرن ونيّف؟ حقاً، إن الذهن «المشاريعي» لا يعرف التناقض، وكم هي محّاءة تلك الممحاة التي نسمّيها «أيديولوجيا»! تستحضر شبحَ الاتفاقية التي يُنسب إليها التقسيم بين لبنان وسورية في اللحظة التي نجح فيها الجيش اللبناني، ومقاتلو حزب الله، في طرد تنظيمين إرهابيين من الأراضي اللبنانية وإعادة إقفال الحدود بين لبنان وسورية، حفاظاً على حدود التقسيم الذي «رسمها» مارك سايكس وشريكه فرانسوا جورج پيكو! وبمساعدة من؟ قوات عسكرية من أبناء جِلدة السير مارك سايكس ذاته!

وسواس التدبير

يختلف حبيب فياض، الإعلامي في حزب الله اللبناني (السفير، ٢٣/ ٤/ ٢٠١٦) عن السائد قليلاً، إذ يلاحظ أنّ ما تشهده المنطقة هو استمرار لسايكس-پيكو، مع اختلاف في الآليات، ولكن مع الحفاظ على الأهداف والمكتسبات: «ثمة حروب إقليمية راهنة تشهدها المنطقة من خلال عناصر وأدوات محلية، خدمة لمصالح المستعمرين، وهم بمنأى عن الانخراط الفعلي فيها».

لا يكتفي فياض بالتقسيم كمشروع مستمر، ولكن بأدوات محلية، فالحروب الإقليمية الراهنة «يراد منها في نهاية المطاف إعادة تفتيت المنطقة من خلال العودة بها إلى أصغر مكوناتها الدينية والمذهبية والإثنية والقومية، وتالياً إعادة تشكيلها بما يضمن الإبقاء على ما أنتجه سايكس - پيكو

من مكاسب وامتيازات». لا يفيدنا الكاتب طبعاً ما طبيعة المكاسب والامتيازات التي للاتفاقية العجائبية، ولا يشرح لنا لماذا الحاجة إلى كل هذا التفتيت إذا كانت اتفاقية سايكس-پيكو تملك ذلك المقدار من المكاسب والامتيازات.

مهما يكن، فهذا ليس يستنفد نص فيّاض. ذلك أن إضافته المميّزة إلى خصائص «المشروع» تكمن في ما تجوز تسميته «وسواس التدبير». وكلمة السرّ هنا أن الاستراتيجيات التي يكشفها فيّاض أعلاه «مدروسة ومبرمجة سلفاً». على اعتبار أنه يجب أن تُعاب شعوبٌ ودول وحكومات وقيادات إن هي خططت لما تهدف إليه وصممت واختارت وسائل تحقيقه وتزوّدت بها. بل إنّ ما يستوجب الإدانة هو أن تضع دولة أو قوة ما عدة خطط احتمالية، حسب الأحوال والظروف، لهذا الهدف أو ذاك من أهدافها الوطنية والقومية.

هل يريد حبيب فيّاض إقناعنا، وهو على باع في الفكر الجيواستراتيجي والجيوسياسي، بأن العفوية والفوضى والاعتباط والغموض والـ«تقريباً» والـ«إن شاء الله» هي هي الفضائل والحسنات في التدبير الاستراتيجي، حتى لا نقول هي طبائع العرب الأصيلة؟

غريبٌ أمرهم الجيواستراتيجيون والجيوسياسيون. ننتظر منهم أن يكشفوا لنا استراتيجيات الخصوم والأعداء، «المدروسة والمبرمجة سلفاً» وأن يعدّوا لنا «خططاً مدروسة ومبرمجة سلفاً» لمواجهتها، فإذا جلّ ما في جعبتهم هو إقناعنا بأنّ الخصوم والأعداء... يخططون! وأنّ خططهم «مدروسة ومبرمجة سلفاً».

عنزة ولو طارت!

ماذا لو أنّ «المشروع» المستمر منذ قرن اصطدم بحدث زمني محدد شكّل تقطّعاً في استمراريته؟

بمناسبة أزمة الكيماوي السوري، أصدر **المؤتمر القومي العربي** بياناً استباقياً ضد «التسعير الخطير والمحموم نحو التحضير لشنّ العدوان على الجمهورية العربية السورية» من قبل «القوى التي تمارس عدوانها على الأمة منذ توقيع اتفاق سايكس-پيكو ووعد بلفور، في مسلسل مستمر، حتى يومنا هذا». وقد هاجم البيان الجامعة العربية على موقفها «الخياني بتقديم **غطاء عربي مكشوف** وغير مبرر للعدوان على سورية» (٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٣).

لا بد أنّ القارئ قد لاحظ هذه اللازمة «الجدلية» في عِلم «كَشْف الغطاء»: «الغطاء» دائماً «مكشوف».

لم يحصل عدوان على سورية. ولم يصدر المؤتمر القومي العربي بياناً يفسّر للجمهور والأنصار لماذا القوى ذاتها، التي تمارس عدوانها على الأمة منذ قرن ونيّف، أحجمت عن شنّ عدوانها على الجمهورية العربية السورية في صيف عام ٢٠١٣. معروف أنّ توقّف العدوان ارتبط بقرار اتخذه حاكم سورية بإعلان الاستعداد لتصفية ترسانته من السلاح الكيماوي. ألم يكن يفترض بالمؤتمر القومي العربي، والحالة هذه، أن يهنّئ الأمة العربية بالقرار الحكيم، والمناورة الذكية، التي لجأت إليها القيادة السورية، لإحباط العدوان المستمر منذ قرن، ولو في هذه الحلقة من

حلقاته؟ أم أن فكرة «القوى التي تمارس عدوانها على الأمة منذ توقيع اتفاق سايكس-پيكو وإعلان وعد بلفور، في مسلسل مستمر، حتى يومنا هذا» لا يأتيها الاستثناء من قُبُل أو من دُبر، فالأحرى غضّ النظر عن الاستثناء؟ أم تراها أجّلت عدوانها لغرض في نفس يعقوب؟ أم تراه المؤتمر القومي العربي نفسه عارض تقديم الرئيس الأسد مثل هذا التنازل لقوى العدوان، فآثر المؤتمرون كبت نقدهم والتذمّر، ما دام النظام يخوض مواجهته الضارية ضد «القوى التي تمارس عدوانها على الأمة منذ توقيع اتفاق سايكس-پيكو وإعلان وعد بلفور، في مسلسل مستمر، حتى يومنا هذا»؟

حركة حماس أدخلت المستجدات في الخرائطية في تعيينها موقع التنفيذ وأدواته. أبلغتنا أنّ التحالف الجديد بين الولايات المتحدة وإسرائيل وداعش «يهدف إلى رسم خريطة جديدة للمنطقة في عملية إعادة تقسيم استناداً إلى الانقسامات الطائفية والمذهبية والعرقية، كما يجري في العراق». وأضافت أنّ غرض هذا التقسيم توجيه ضربة إلى محور المقاومة في المنطقة خدمة لإسرائيل، مستفيداً من ظاهرة داعش، وفق تقسيم عمل مكشوف (طبعاً) حيث «دور داعش يتمثل في إنهاء سايكس-پيكو، بينما يأتي الدور الأميركي هذه المرة عبر خلق سايكس-پيكو جديد». (السفير، ٦/ ١٠/ ٢٠١٤). ما دامت الحركة تسلّم بأنّ داعش ستتولى إنهاء سايكس-پيكو، يجوز السؤال: أليس حريّاً بالإسلاميين والقوميين وقوميي اليسار الترحيب بتلك المهمة التاريخية التي تنفذها داعش، بما أنّ التقسيم «شرّ مطلق». والترحيب الواجب خصوصاً من البعثيين، وهم عندما تسلّموا الحكم في سورية والعراق رفعوا اللافتات على الحدود

تعلن «البعث ثورة على الحدود»، فضلاً عن شعارهم «لا حدود ولا يهود». وبقيت الحدود وبقي الشعار على الحدود واليهود على الحدود.

فيما كنا نتبلّغ موقف حركة حماس، كانت طائرات سلاح الجو الأميركي تطير ومعها طائرات الحلفاء الغربيين، قبل أن تنضم إليها الطائرات الحربية الروسية، فتقذف حممها على مواقع داعش في العراق وسورية! ومع ذلك، التحالف راسخ كالطود بين إسرائيل وأميركا وداعش!

وهي عنزة ولو طارت!

«خطوط الدم»: دراسة حالة

رالف بيترز لا يدّعي أنه صديق للعرب. لكنه أدلى بدلوه في الحوار الدائر حول مستقبل المنطقة وإعادة رسم خرائطها بحيث يصلح مقاله لدراسة حالة حول الخرائطية. خصوصاً أنّ عدداً لا بأس به من مؤرخين ومحللين وصحافيين عرب تلقفوا مقالته بما هي لقيا تكشف لنا أخيراً الخريطة المنتظرة.

نشر العقيد المتقاعد في الجيش الأميركي رالف بيترز، في عدد حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ من «مجلة القوات المسلحة» الأميركية Armed Forces Journal مقالاً يدين الحدود «العبثية والمشوهة» في الشرق الأوسط التي فرضها «أوروبيون أنانيون»، يقصد البريطانيين والفرنسيين، كأنما الولايات المتحدة لم يكن لها علاقة بالأمر في مؤتمر باريس ١٩١٩ وما تلاه من ترتيبات. والكاتب، إذ يبرئ الإسلام من أيِّ مسؤولية عن تلك الحدود القاتلة وعن الدماء التي سفكتها، ينسب سفك

الدماء وفشل دول المنطقة، إلى تحريم المسّ بحدود غير قابلة للمسّ. والمقصود بالدماء دماء الأميركيين، خصوصاً لأن المقال مكتوب تحت وطأة عدوان ١١ أيلول ٢٠٠١ على مركز التجارة العالمي بنيويورك والاحتلال الأميركي للعراق.

يتناول بيترز المنطقة بما هي الشرق الأوسط الكبير الذي يشمل باكستان وأفغانستان، وله آراء في كيفية إعادة تركيب هذين البلدين ومعهما إيران أيضاً. أما بالنسبة إلى المنطقة العربية، فهذا نصيبها:

السعودية: «دولة غير طبيعية» تستحق أن تتجزّأ ثلاثاً: ١) توسيع حدود الأردن على حسابها شمالاً، لتكوين «الأردن الكبير»، ٢) استعادة اليمن لعسير ونجران وجيزان جنوباً، ٣) تخليص المملكة من المناطق الشيعية الشرقية النفطية، ٤) إنشاء نوع من «فاتيكان مسلمة» في مكة والمدينة يحكمها بالتناوب حكام مسلمون من كافة أنحاء الأرض. فلا يبقى لآل سعود إلا منطقة الرياض ونجد.

العراق: كان الأحرى تقسيمه عند احتلاله إلى ثلاثة كيانات. في كل الأحوال، يقترح بيترز فصل كردستان عن سائر العراق لإنشاء «كردستان الكبرى» مع أكراد إيران وتركيا (وسورية)؛ وإنشاء دولة شيعية في جنوب العراق متواصلة مع إيران، ولكن بعد تخليص هذه الأخيرة من أجزاء تضم إلى بلوشستان وخوزستان. وإلى الدولة الشيعية النفطية الموسَّعة التي باتت تشمل خوزستان العربية والنفطية، والمسيطرة على الساحل الشمالي للخليج، يمكن ضم إمارة أبو ظبي (النفطية أيضاً وأيضاً). أما بغداد، فتتحول إلى «مدينة – دولية».

في الغرب تُحرَم سورية منفذاً إلى البحر بعد ضمّ ساحلها إلى الساحل اللبناني من أجل استعادة ما يسمّيه «فينيقيا».



خريطة رالف بيترز، ٢٠١٢ لإعادة تقسيم «الشرق الأوسط الكبير»

تصورتْ روبِن رايت، الصحافية والكاتبة الأميركية، سيناريو بعنوان «تخيّل خريطة جديدة للشرق أوسط» (نيويورك تايمز، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣)، تستلهم فيه «حدود الدم» لبيترز، ففصّلت فيها من أجل «تحويل ٥ بلدان إلى ١٤ بلداً». بموجب هذا التوزيع الجديد، تستقلّ كردستان السورية، وتنقسم باقي سورية بين الغرب الذي يشمل المدن الرئيسة واللاذقية، وصولاً إلى جبل الدروز، فيما الشرق السوري السُّني يندمج مع الوسط السُّني العراقي لتكوين «سُنّستان»، تاركاً الجنوب العراقي لتشكيل «شيعستان». أما الجزيرة العربية، فتُقسَّم إلى منطقة

شمالية، ومنطقة غربية تضم الحجاز، وأخرى جنوبية متاخمة لليمن، وتترك نجد للأسرة السعودية لتسمّى «وهّابستان»، بعد أن تفصل عنها المنطقة الشرقية. أما اليمن، فيُعاد تقسيمه بين شمال وجنوب، ويطاول التقسيم الذي تقترحه الصحافية الأميركية ليبيا إلى ثلاثة أجزاء هي بنغازي وطرابلس وفزّان. ولا يبقى خارج التقسيم إلا لبنان وإسرائيل والأردن.

خريطة بيترز الجديدة للمنطقة مزيج من خريطة تعاقِب العربية السعودية لدور رعاياها في الهجوم على مركز التجارة الدولي بنيويورك عام ٢٠٠١، ومن استلهام لخريطة برنارد لويس الداعية إلى إعادة تكوين المنطقة لكي تتطابق فيها خرائط الدول مع التكوينات الإثنية والدينية والمذهبية. ومن أبرز معالم خريطة لويس، المتعددة الصيغ، توسعة حدود إسرائيل لتضمّ سيناء، وتقسيم العراق إلى ثلاث دول: كردية وسنّية وشيعية، وفصل عربستان عن إيران وأجزاء أخرى من هذه الأخيرة لتكوين دولة بلوشستان.

عرض برنارد لويس خريطته المقترحة للمنطقة منذ ستينيات القرن الماضي. لاحقاً، صار لويس مستشاراً لدى جورج بوش الأب والابن لشؤون العراق والمنطقة. نصح بالاحتلال الأميركي للعراق. وله ما له من اجتهادات في تفسير تصرفات السلطة الإيرانية. فإن كانت المسألة مسألة آراء واقتراحات ونفوذ... ومشاريع، فالسؤال: لماذا لم يأخذ الرؤساء الأميركيون الأشدّ عدوانية في العقود الأخيرة بخريطة شيخ الاستشراقيين النيو – تقسيمية؟ هل من جواب آخر غير الافتراض أنّ تلك المقترحات لم تنعقد عليها أغلبية وازنة من مراكز القوى تعتبر أنها تقع في خانة القاعدة

الذهبية المسمّاة «المصلحة القومية للولايات المتحدة الأميركية»؟ ولا يبدو أنّ أي إدارة أميركية إلى الآن ليست تخدم المصلحة الوطنية العليا الأميركية. ومهما يكن، لم تقسِّم أميركا العراق بعد غزوتها الأولى أو الثانية، فخيّبت آمال الليبراليين والممانعين معاً، بالإضافة إلى أصحاب النظرية التي تقول بالعلاقة الحتمية بين التقسيم والسيطرة على النفط.

المصلحة الوطنية العليا الأميركية، وحساب المصالح عموماً، كما تحددها الطبقة الحاكمة وإدارتها في حقبة معينة من ولايتها، هي ما يجري إغفاله باستمرار في رصد «المشاريع» أو رسم الخرائط أو إعادة رسمها. هل كان الضابط المتقاعد يجهل أنّ العربية السعودية هي إحدى ركيزتين لأميركا في المنطقة (مع إسرائيل)، بل إنها الدجاجة التي تبيض ذهباً لاقتصاد بلاده؛ تبدأ بكونها أكبر زبون لمبيعات السلاح، ولا تنتهي فوائد استتباعها مع الإيداعات والاستثمارات الترليونية في سندات الخزينة وفي فروع شتى من الاقتصاديات الغربية خصوصاً؟ أم أنه، بدافع من غرور السيطرة العسكرية (لأكبر قوة عسكرية في العالم - إلى الآن!) وشهوة اللعب بمصائر الشعوب، ولو بخطوط مرسومة على ورق، ظن أنه بتقطيعه أوصال العربية السعودية ينتقم لضحايا عدوان الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، فإذا هو على الورق أيضاً يقتل الدجاجة التي تبيض ذهباً لبلاده؟!

حظيتْ بعض مقترحات بيترز الخرائطية بتأييد ليبراليين عرب، ذوي قراءات هوياتية للمنطقة، اكتشفوا بعد عام ٢٠٠٣ أنّ العراق أكبر مما يجب، فوجب تحجيمه. ولم يختلف معهم كثيراً أنصارُ التفسير المشاريعي

الذين لخّصوا احتلال أميركا للعراق بهدف أوحد: تقسيمه. وذلك في انعكاس بات مألوفاً عندنا للقاعدة الاستعمارية العتيقة منذ الإمبراطورية الرومانية: «قَسِّمْ لتُسيطر!» Divide and Rule وقد انقلبت عندنا فصارت «سيطِرْ لتقسِّم»، وقد باتت السيطرة هي الوسيلة والتقسيم الهدف.

يزيد من العبقرية الاستراتيجية في خريطة بيترز، أنه لا يكتفي بذبح الدجاجة التي تبيض ذهباً لأميركا، بل يقدّم أيضاً هدية تاريخية لا تقدَّر لأبرز أعدائها وأعداء العربية السعودية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية. يهبها بيترز شريطاً سكانياً في جنوب العراق النفطي ذي الأكثرية الشيعية، يتواصل مع إيران ومناطق النفط فيها، بحيث تهيمن الجمهورية الإسلامية الإيرانية الموسَّعة على أكبر كتلة شيعية عربية - إيرانية على الضفة الشمالية للخليج، معزَّزة بالموارد النفطية والقوة العسكرية إلى الكثافة السكانية، وتهيمن على الخليج وعلى جنوبه والعربية السعودية، خصوصاً بعد أن قرر الضابط بيترز ضمّ أبو ظبي النفطية إليها!

للتذكير فقط: هذه هي المنطقة التي تهدَّدَها صدام حسين عندما احتلّ الكويت، وهي المنطقة التي خاضت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون حرب الخليج الأولى لصدّ ذلك الخطر عنها.

أصدقاء ينتقدون...

يجري في هذا الصدد حوار متعاكس طريف مع الآخر الغربي. الليبرالي صاحب عقدة ذنب بسبب الكولونيالية، يؤكد لك أنّ الاتفاقية خربت بيتك. ولا تزال.

كثرة من المعلّقين على المناسبة، جهة الغرب، يمارسون النقد الذاتي أو تحميل النفس الذنب على منوال سايكس-پيكو «الخريطة التي خرّبت الشرق الأوسط». مع أنّ البعض بات يشكك في تلك المقولة.

ستيفن هايدمان، أكاديمي أميركي شارك في مؤتمر «مئة عام على سايكس-پيكو: نظام جديد للشرق الأوسط»، في «بيت المستقبل»، مصنع أفكار حزب الكتائب اللبنانية، لصاحبه أمين الجميّل. في مداخلته، عرض هايدمان جملة خرائط معدّة لتقسيم المنطقة (**السفير**، ٢٨/ ٥/ ٢٠١٦). المفارقة في أمر بعض الخبراء الأميركيين في شؤون الشرق الأوسط، من أصدقاء العرب، أنهم يعطوننا من كيسنا ما يعتقدون أننا نحب أن نسمع، بدل أن يزيدونا علماً عن الاستراتيجيات والسياسات الأميركية.

أما نقد اتفاقية سايكس-پيكو فعادة ما يتوزع في اتجاهين بحسب المرايا المتعاكسة بين الحداثوية والبَعد حداثة، وبين دراسات الاستعمار ودراسات بَعد الاستعمار. اتجاه النقد الأول هو لوم بريطانيا وفرنسا لأنهما فرضتا على المنطقة الأفكار والمصالح وأساليب الإدارة الأوروبية التي تفتقر إلى التجذّر المحلي والشرعية المحلية. وعادة ما يعني ذلك أنهما فرضتا عليها ترسيمة «الأمة في دولة» أو ما يُسمّى دارجاً «الأمة الدولة» أو «الدولة الوطنية». ويلتحق بهذا النقد أنّ عملية الفرض هذه أدت إلى إهمال مسألة الأقليات. وأبرز الأدلة المعاصرة على ذلك الإهمال، استمرار الأكراد موزَّعين بين أربعة بلدان، ومحرومين حقوقاً أساسية في إيران وتركيا وسورية على أقل تقدير.

أما الاتجاه الآخر، فإنه على العكس من ذلك يوجه النقد إلى القوى الغربية لأنها لم تترك وراءها «أمماً في دول» أو «دولاً وطنية»، بل تكتلات قبائل وجماعات دينية ضُمَّ بعضها إلى بعض على يد الإدارة الفرنسية أو الوجود العسكري البريطاني.

سنقف في سياق هذا الكتاب أمام هذه المسألة في وجهيها. تكفي الإشارة هنا إلى أن لا بريطانيا ولا فرنسا اعتبرت نفسها معنية بإنشاء أفضل كيان وأنجح نظام سياسي ليخدم «السكان المحليين» قدر ما كانت معنية بأفضل كيان ونظام سياسي يخدم مصالحها في السيطرة على البشر والاستيلاء على الموارد والأيدي العاملة.

... ومحليّون يؤيدون

في ردّ على تحميل الاتفاقية، ومعها «الغرب»، المسؤولية عن التخريب المستمر للمنطقة على مرّ قرن، و«نظرية المؤامرة» القائمة على تحميل المسؤولية دوماً للآخرين، الأجانب خصوصاً، تولدتْ نزعةٌ تنقيحية تردّ على اتهام اتفاقية سايكس-پيكو بالتقسيم بمديح الاتفاقية وحدود التقسيم، ولو على سبيل اعتبارها أهون الشرور.

يدعو الصحافي رستم محمود إلى التفكّر في سؤال: ماذا لو لم يتدخل الغرب في المنطقة بواسطة الاتفاقية؟ فيجيب: «هل كان ليحدث غير حروب أهلية مدمّرة، بين قوى اجتماعية قوية ومحافِظة ومستقرة موالية للإمبراطورية العثمانية وأخرى ثورية وقومية منتفضة عليها؟». في رؤية محمود الكارثية، يتحوّل الماضي، بُعَيد الحرب العالمية الأولى، إلى صورة

طبق الأصل عن الحاضر، حيث تسود المدن الكبرى الحروب الأهلية ويدمّر القرويون المدينيين وينهبونهم، فلا يبقى غير دولتين متدخلتين في المنطقة، هما تركيا وإيران. لكن محمود يستدرك أنّ هذا التنبؤ يثبت أنه لو لم يقع سايكس-پيكو، لما كان حصل غير ما هو حاصل الآن والخلاصة التي يصل إليها رستم، «أن تحويل هذا الخارج إلى فاعل مطلق ليس سوى أداة لنفي المسؤولية عن الذات، وقبل نفي المسؤولية نفي فظاعة الافعال». ليس المهم الدخول في افتراض مسارات بديلة من التي يجزم بها محمود، ليس فقط لأن سؤال «ماذا لو؟» ينقل البحث إلى مستوى الضرب بالرمل، ولكن أيضاً لأن ما يورده من نقد على موضوع تحميل المسؤولية للآخرين أو للذات يسقط على الخلاصة من خارج السياق والمحاججة التي يقوم عليها المقال («أحوالنا الراهنة كبديل من سايكس-پيكو» **الحياة**، ٣٠/ ٥/ ٢٠١٦).

في مجاراة لمحاججة رستم محمود، لا يستغرب **حسن الشامي** تمسّك «العقلاء» بسايكس-پيكو قياساً إلى ما يجري من حروب راهنة («سايكس-پيكو كخطيئة وخشبة خلاص»، **الحياة**، ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٦). لكن حسن الشامي، مثله مثل رستم محمود، لا يفيدنا كثيراً في جدوى تمسك «العقلاء» بالاتفاقية ما دامت لم تمنع اندلاع «الحروب الراهنة». ذلك أن المحاججة التي تقول بدور الاتفاقية الخلاصي، كمثل المحاججة التي تقول بدورها في تخريب المنطقة.

الصحافي **حازم الأمين** هو أحد «العقلاء» المتمسكين بسايكس-پيكو. يعرّف عن نفسه على أنه شيعي، ابن قرية جنوبية متاخمة للحدود

الفلسطينية والسورية. ولولا الحدود التي رسمتها الاتفاقية مع الجارَين الفلسطيني أو السوري، لكان حازم إما لاجئاً وإما من رعايا «دولة البعث الأبوية»، أي لتحول إلى ابن أقلية صغرى في البلدين الجارين. في حين أنّ الشيعة «أقلية كبرى» في لبنان القائم على «ائتلاف الأقليات». فلا عجب أن يتمسَّك الأمين، ابن الأقلية الكبرى، بالكيان اللبناني مع مواصلته السعي إلى تحسين شروط الشراكة الشيعية فيه، حسب تعبيره أيضاً (الحياة، ٧/ ١/ ٢٠١٦) للعلم: في معظم كتاباته، ينعى حازم الأمين على الشيعة، على الأقل بحدود ما هم ممثلون بواسطة حزب الله وحركة أمل، أنهم لم يكتفوا بـ«تحسين شروط الشراكة» أكثر من اللزوم في «ائتلاف الأقليات»، بل توصلوا أيضاً إلى السيطرة عليه سيطرة محكمة!

الفصل الثاني

المشرق العربي عشية الحرب العالمية الأولى

بدأ اهتمام بريطانيا وفرنسا بالسيطرة على الولايات العربية للسلطنة العثمانية في شرقي المتوسط في منتصف القرن التاسع عشر. إننا في صميم «المسألة الشرقية» والبحث جارٍ في مصير السلطنة، بما هي «رجل أوروبا المريض». تركّز اهتمام الدولتين في ثلاثة مجالات: ١) الموارد الطبيعية والزراعية والأسواق والاستثمارات والأيدي العاملة؛ ٢) السيطرة على مواقع استراتيجية ومرافق حيوية - قناة السويس، مرافئ، خطوط سكك حديد، إلخ؛ ٣) شرعنة التدخل والاستعمار والتوطين باسم حماية الأقليات.

كان نقل السكان الأوروبين إلى أراضي المستعمرات واستغلال الموارد سمة بارزة من سمات النظام الكولونيالي في القرن التاسع عشر. لم يقتصر الأمر على تصدير أوروبا لفقرائها وعمالها المتعطّلين والسجناء لاستعمار الجزائر وسائر المستعمرات، بمن فيهم المعتقلون السياسيون من مناضلي الثورات المقموعة، كثورات ١٨٤٨ الأوروبية أو عامية (كومونة) باريس ١٨٧١ . شملت المشاريع الاستيطانية سكان المستعمرات أنفسهم، ومنها

مشروع فرنسي لنقل فلاحين موارنة من جبل لبنان للاستيطان في الجزائر (طرابلسي، ٢٠١٢) ومشروع بريطاني لتوطين فلاحين هنود في الجنوب العراقي، لغرض تموين الهند المهدَّدة بالمجاعة بالقمح والأرزّ.

لم ينفصل مشروع بناء أبرز عملية استيطانية في المشرق العربي - دولة يهودية في فلسطين - عن اعتباره عملية استيطان لسكان بيض في مستعمرات يعملون في خدمة هذه الدولة الاستعمارية أو تلك. ولم يكن صدفة أن أولى تسميات الوطن القومي اليهودي كانت «مستعمرة بريطانية» أو «مستعمرة برعاية بريطانية». وقد تلازمت أولى المطالب بالهجرة اليهودية مع حرية تأسيس «شركات استعمار مجازة» من النمط البريطاني chartered colonising company. وهذه في عُرف الاقتصاديات الكولونيالية في ذلك الزمن شركة مسجلة في البلد الأم ومُجازة بمرسوم ملكي لممارسة التجارة أو الاستكشاف أو الاستعمار والاستيطان في القارات الثلاث. وأضخم تلك الشركات «شركة الهند الشرقية» الشهيرة التي كانت تملك أسطولاً بحرياً تجارياً وحربياً وجيشاً من المشاة، إلى وفرة عظيمة من رأس المال، بحيث شكلت دولة ضمن دولة إلى أن استعادتها حكومة وليام پتّ للدولة البريطانية في عهد الملكة فكتوريا. ومعروف أنّ الملكة فكتوريا منحت «شركة جنوب إفريقيا البريطانية»، التي أسسها سيسيل رودز (الذي سُمِّيت روديسيا على اسمه) وموّلها آل روتشيلد، الحق في التجارة مع ملوك إفريقيا وتأسيس المصارف وتملّك الأراضي والتصرّف بها وإنشاء قوة مسلحة خاصة بها.

منذ البداية، حُوِّلَت حاجة بريطانيا وفرنسا إلى المواد الأولية والزراعية،

إلى غيرية أبوية تمارس تحت رايات «عبء الرجل الأبيض» و«المهمة التحضيرية» في تنمية «المناطق البربرية» من الكرة الأرضية و«ترقيتها» في سلّم الحضارة. وهو ما يوازي إخضاع تلك المناطق لما يمكن تسميته «حداثة كولونيالية» تعيد إنتاج التفاوت في النموّ بين المراكز الكولونيالية والأطراف، وتكرّس توزيع عمل رأسمالي قائم على التبادل غير المتكافئ بين منتجات زراعية وموارد طبيعية من جهة وسلع مصنّعة من جهة ثانية.

السويس، الاستيطان، وحماية الأقليات

تُنسَب إلى نابليون بونابرت أول فكرة لإنشاء دولة لليهود في فلسطين. برزت الفكرة خلال حملته على مصر (١٧٩٨-١٨٠١) لاحتلال بلاد الشام وقطع طريق الهند على البريطانيين. وجّه نابليون نداءً إلى يهود آسيا وإفريقيا لاستعادة الدولة اليهودية، ودعاهم إلى مؤتمر دولي في باريس يخرج بحلٍّ سياسي للمسألة اليهودية. استفزّت الغزوةُ البونابرتية، كما مشاريع الاستيطان اليهودي، السلطات البريطانية في الصميم. رأوا في المشروع محاولة لتجنيد يهود العالم خدمةً للسيطرة الفرنسية على أوروبا. وسريعاً، نجحت البحرية البريطانية في طرد الفرنسيين من أرض الكنانة.

أراد أتباع الفيلسوف الاشتراكي المسيحي الفرنسي سان سيمون، إعادة تمثيل غزوة بونابرت لمصر من طريق رحلة سلمية إليها (١٨٣١-١٨٣٥) اندفعوا إليها انتظاراً لظهور المسيح الأنثى في الشرق. لكنهم ما لبثوا أن وجهوا جهودهم إلى أمور أكثر دنيوية. عملوا على إقناع محمد علي باشا ببناء سدود وخطوط سكك حديد وحفر المناجم، والأهمّ شقّ قناة السويس. وقد أسهم السان سيمونيون إسهاماً بيّناً في تحديث مصر

بنقل العديد من المدارس والمعاهد والخبرات الفرنسية إليها، العسكرية منها والمدنية.

وفي الآن ذاته، ربط السان سيمونيون بين انتظاريتهم الألفية وإحياء دولة لليهود في فلسطين. إلا أنّ زعيمهم آنفانتان تخيّل ولادة دولة إسرائيل بما هي عملية إنمائية ترتكز على رأس المال اليهودي، فحاجج قائلاً: «بين كل المناجم التي يملكها الباشا [محمد علي] الأوفر ثراءً والأكثر إهمالاً هي [المناجم] اليهودية، لا بما هي أرض، وإنما بما هي مركز العالم اليهودي، أي العالم القديم برمته، ما دام اليهودي يغطي الأرض كلها. وتمتد عروق هذا المنجم إلى باريس ولندن وسان بطرسبرغ وأمستردام وبرلين... وسوف نثبت للباشا كيف يتعيّن عليه أن يستثمر مورد الثروة هذا: سيكون آل روتشيلد وستيغلتس وهُرتز ومَندلسون من ضمن أتباعه، وسوف يدفعون له الجزية» (Alem, 155-6). ويؤكد جان بيير آلم، كاتب سيرة آنفانتان، «أن أحد أبرز مفاتيح سياسته الشرقية وواحداً من الأسباب التي دفعته إلى شق ترعة السويس، هو تأمين ولادة إسرائيل». (Alem, 1963: 163). وهو منظور سيتكرر: ربط التحديث الكولونيالي بالاستيطان اليهودي.

بدأ الاهتمام البريطاني الحديث بمصير السلطنة العثمانية مع أزمة عام ١٨٤٠ والتدخل العسكري ضد قوات محمد علي باشا في سورية. بطل تلك الحقبة هو لورد پالمرستون (١٨٥٩-١٨٦٥) وزير الخارجية الذي هيمن على سياسة بريطانيا الخارجية خلال ثلاثة عقود من الزمن هي حقبة الذروة في جبروت الإمبراطورية، وقد أرسى رؤية جيواستراتيجية

ستعمَّر طويلاً وتتكئ على ركيزتين: منع روسيا من السيطرة على مضائق البوسفور والوصول إلى المياه الدافئة للبحر الأبيض المتوسط، ومنع فرنسا من السيطرة على بلاد النيل.

تردّد پالمرستون في التدخل لحماية السلطنة من احتلال جيش محمد علي لسورية عام ١٨٣١، وقد باتت قواته تحاصر الآستانة، فلجأ السلطان الشاب عبد المجيد إلى روسيا. ولما أخفقت قوات السلطنة في استعادة سورية في معركة نزيب، على أثر انضمام الأسطول العثماني إلى بحرية محمد علي المدعوم من فرنسا، تدخلت بريطانيا بمشروع تسوية مع النمسا وبروسيا وروسيا وفرنسا - في معاهدة لندن، ١٥ تموز/ يوليو ١٨٤٠- يقضي بمنح محمد علي الحكم الوراثي على مصر والسودان مقابل انسحابه من سورية. ولما رفض الخديوي التسوية، نظمت بريطانيا تحالفاً عسكرياً من دول معاهدة لندن والسلطنة العثمانية لاستعادة سورية عسكرياً من القوات المصرية بقيادة ابنه إبراهيم باشا.

شجعت بريطانيا على ثورة أهالي جبل لبنان على الحكم المصري والأمير بشير الشهابي الثاني. كان المسيحيون على العموم متعاطفين مع حكم إبراهيم باشا الذي ساواهم بالدروز، وشجّع التجارة مع الخارج، وسمح لهم بحمل السلاح، ولم ينقلبوا عليه إلا بعدما قرر تجريد جميع سكان الجبل من السلاح. هزمت الثورة، التي انطلقت من اجتماع للدروز والمسيحيين والشيعة في انطلياس عام ١٨٤٠، ما استدعى التدخل المباشر للقوى الحليفة: بريطانيا والنمسا وبروسيا والسلطنة. في أيلول/ سبتمبر ١٨٤٠ قُصِفتْ بيروت بالمدفعية البحرية، وجرى إنزال بحري للقوات المتحالفة في

جونية واحتلال عكا واستعادة الأسطول العثماني المحجوز في الإسكندرية، فانسحبت قوات إبراهيم باشا إلى مصر، ووافق محمد علي على توقيع معاهدة لندن، فتخلّى عن مطالبته بجزيرة كريت وبالحجاز، ووافق على خفض قواته البحرية والبرية ورضخ للمطالب الاقتصادية البريطانية بإلغاء الحماية الجمركية لصناعته الناشئة وفَتْح أسواق مصر أمام البضائع الأجنبية.

«إعادة اليهود إلى فلسطين»

في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ظهرت جملة من المشاريع ذات عنوان مشترك: «إعادة اليهود إلى فلسطين» تحت الحماية البريطانية.

لورد شافتسبوري (أنطوني آشلي - كوپر، ١٨٠١-١٨٨٥) عضو في مجلس العموم عن حزب المحافظين، وقريب پالمرستون بالمصاهرة، بذل محاولات حثيثة لإقناع وزير الخارجية ورئيس الوزراء بمشروعه. نجح على الأقل بإرسال أول قنصل بريطاني للاهتمام بيهود فلسطين وأول مندوب عن الطائفة الإنجيلية في القدس. كان الرجل إنجيلياً طهرانياً يؤمن بأنّ عودة اليهود إلى فلسطين ستجعلهم يعتنقون المسيحية، ما يمهّد لعودة المسيح. إلا أنّ الوجه الآخر لهذا المشروع الخلاصي وجهٌ كولونيالي دنيوي بحت: توطين معمِّرين كولونياليين يهود في فلسطين يمارسون الزراعة التي تحتاجها الصناعة البريطانية. كتب شافتسبوري في مجلة «كوارترلي ريڤيو» (يناير ١٨٣٨): «إن تربة فلسطين ومناخها ملائمان بنوع خاص لزراعة منتجات تحتاجها بريطانيا»: القطن، الحرير، والفوّة (نبات تستخرج منه الأصباغ) وغيرها. وأضاف: «كل المطلوب هو المهارة ورأس المال وحضور ضابط بريطاني وما سوف يؤمّنه من أمن

وأمان للمُلكية [الفردية]» بحيث يتشجع اليهود على العودة إلى فلسطين للعمل في الأرض (Clark, 2007: 67, Grey, may 4, 2012).

لم ينل شافتسبوري من بالمرستون أكثر من توجيه رسالة إلى السفير البريطاني في الآستانة تطالبه بـ«فتح اتصال مع الصدر الأعظم رشيد باشا بشأن حماية اليهود وتشجيعهم»، لكنها كرّست حماية بريطانيا العظمى ليهود السلطنة كأمر واقع.

السير موزس مونتيفيوري رجل أعمال ومصرفي وعضو مجلس العموم عن حزب المحافظين، شغل لفترة منصب رئيس «مجلس النواب البريطانيين اليهود». ولما تقاعد، تفرّغ للاستيطان اليهودي في فلسطين. زار البلاد عدة مرات، أُولاها في عام ١٨٢٧، وركّز أيضاً على دور اليهود في الإنتاج الزراعي. قابل مونتيفيوري محمد علي باشا، زمن حكم الأخير لسورية، فطالبه بتأجيره فلسطين لخمسين سنة ومنحه الحق في تأسيس شركة زراعية تشجع الألوف من اليهود على «العودة» إلى فلسطين، وأن يجيز له شراء الأراضي المعفاة من الضرائب واستقدام خبراء زراعيين، وطالبه أيضاً بإصدار «فرمان» يجيز فتح مصارف في بيروت ويافا والقدس والقاهرة (Hyamson, 1918: 132-139).

كان معظم أصحاب مشاريع «إعادة اليهود إلى فلسطين» من موظفي الجهاز الكولونيالي البريطاني. الكولونيل شارلز هنري تشرشل (١٨٠٧-١٨٩٦)، خدم كقنصل لبريطانيا في سورية العثمانية في الأربعينيات، وسكن في جبل لبنان حيث عُرف بـ«شرشر» بك. كتب تشرشل إلى مونتيفيوري، في ١٤ حزيران/ يونيو ١٨٤١ طالباً دعماً لليهود من أجل

«استئناف وجودهم كشعب... إذا ما سمح لليهود باستعمار أي جزء من سورية وفلسطين، فسوف يكون ذلك تحت حماية الدول العظمى، على أن يديروا شؤونهم الداخلية بانفسهم...» (Cloarec, 1998: 143-4). لم يستجب مونتيفيوري للدعوة، لأنه كان حريصاً على عدم تسييس موضوع عودة اليهود إلى فلسطين (Hyamson, 1918:141)، وقد حرّم پالمرستون تنفيذ أي مشروع تنمية في سورية وفلسطين في ظل حكم محمد علي.

إي. ال. مِتفورد، موظف في الإدارة البريطانية في سيلان، يرى إلى فلسطين على أنها أرض جرداء تحتاج إلى اليهود بما هم قومٌ نشيطون ومكدّون تتولى بريطانيا حمايتهم فيدرّ لها الاستيطان اليهودي منافع تساعد على تنمية مناطقها الصناعية الفقيرة في مانشستر وبرمنغهام وغلاسغو (Hyamson, 1918: 143). وهذا موظف كولونيالي آخر: الجنرال جورج غاولر، حاكم أوستراليا السابق، يدعو عام ١٨٤٥ إلى تأسيس «أول مستعمرة يهودية في فلسطين» كمساهمة في «تهدئة سورية والشرق»، في وقت كانت فيه المنطقة في حمأة الحرب لاقتلاع قوات محمد علي باشا من سورية. زار غاولر فلسطين برفقة لورد مونتيفيوري، ورأى أنه ما دامت مصر أفادت من التأثير البريطاني عليها، فيترتّب على بريطانيا «وضع يدها لتجديد سورية» بواسطة أبناء إسرائيل، على اعتبار أنّ فلسطين جنوب سورية. بادر غاولر إلى تأسيس جمعيات للتنمية الريفية والاستيطان اليهودي في فلسطين، يناظره مشروع أميركي مماثل من واردن كريسون.

وتلك الفترة هي أيضاً فترة البحث في القيمة الاستراتيجية لفلسطين. توماس كلارك، طبيب، ودافيد براون، أستاذ فقه، أصدرا منشوراً بعنوان

«فلسطين لليهود»، يؤكدان فيه أهمية فلسطين بما هي صلة وصل بين بريطانيا والهند. ولم تكن تلك التصورات مفصولة عن النزاع البريطاني الفرنسي على المنطقة، ومحوره حينها قناة السويس التي كان بالمرستون بطل معارضة إنشائها. في عام ١٨٥٨، أسس المهندس فرديناند دو لسبس «الشركة العالمية لقناة السويس البحرية» برأسمال فرنسي، ونال من الخديوي محمد سعيد امتياز حفر القناة وتشغيلها لمدة ٩٩ سنة. للفور، ظهر مشروع بريطاني لبناء قناة أخرى من عكا إلى العقبة تؤمّن طريقاً إلى الهند بديلاً لقناة السويس. وكانت تلك هي الفترة التي انتقل فيها حكم الهند من «شركة الهند الشرقية» إلى التاج البريطاني بشخص الملكة فكتوريا (Hyamson, 1918: 150-162).

لن تتوقف المشاريع. لورنس أوليفانت، سياسي وروائي بريطاني التقى مونتيفيوري عام ١٨٧٤، وسعى لنيل امتياز شركة استعمار تركية مسجلة لاستعمار مليون ونصف مليون دونم من أراضي فلسطين، ونقل إليها مستوطنين من رومانيا وروسيا ومن أوروبا. ومن أواخر تلك المشاريع فكرة بناء خط سكة حديد بين بلاد الرافدين وفلسطين، ومشروع للصناعي البريطاني العامل في روسيا كازاليه، لاستقدام يد عاملة يهودية روسية ورومانية للعمل في مشاريع زراعية بفلسطين (Hyamson, 1918: 162-63).

ممالك ومواقع ومصالح

باكراً تكرّست فلسطين بما هي منطقة نفوذ لبريطانيا. وباكراً نازعت السلطنة العثمانية على الحدود الشرقية لمصر بين عام ١٨٩٢ وعام ١٩٠٦، وانتزعت نقل حدود السلطنة من قناة السويس إلى خط رفح – العقبة.

تلا ذلك إحباط البريطانيين مشروعاً فرنسياً لبناء خط سكة حديد من جنوب فلسطين إلى العريش. ووصل نفوذ بريطانيا في فلسطين إلى درجة أنّ ألمانيا اعترفت عشية الحرب بأنّ كامل فلسطين والقسم الأكبر من شرقي نهر الأردن هما منطقة نفوذ بريطانية (Vereté, 1970: 50).

وقد أوصت الحكومة البريطانية بمسح مُبكِر لـ«فلسطين الغربية»، كما كانت تسمّى حينها، أجراه «صندوق استكشاف فلسطين» The Palestine Exploration Fund خلال الأعوام ١٨٧١-١٨٧٨ الذي أدّى دوراً بارزاً في ترسيم حدودها، وقدّم أدقّ خريطة لها خلال القرن التاسع عشر. و«الصندوق» شركة خاصة، مع أنّ أعضاءها معظمهم من موظفي الإدارة الكولونيالية البريطانية والجيش، إضافة إلى خبراء أكاديميين. اعتمد المسحُ الجغرافي على التوراة بعهديها القديم والجديد مرجعاً لرسم حدود فلسطين، من القاسمية شمال صور على شاطئ المتوسط ودان وبانياس شمالاً، إلى وادي بئر السبع جنوباً. وسترد صيغة «دان بئر السبع» كثيراً خلال المداولات المتعلقة بفلسطين، خصوصاً في المطالبة الصهيونية بالدولة اليهودية.

فرنسا: المملكة العربية وقناة السويس

في خمسينيات القرن التاسع عشر، قدّم نابليون الثالث للبريطانيين مشروعاً لاستعمار الولايات العربية من السلطنة العثمانية، تؤول فيه سورية إلى فرنسا، وبلاد الرافدين إلى بريطانيا. لم يلقَ المشروع حماسةً لدى الإنكليز. كانت السياسة البريطانية لا تزال تعطي الأولوية للتأثير في السلطنة من خلال الباب العالي، فيما السياسة البريطانية قد بدأت في احتلال الأراضي بدءاً بالجزائر.

توجّه الإمبراطور إلى سورية منفرداً. وشكّلت حوادث الستين في جبل لبنان ومقتلة دمشق ضد المسيحيين في صيف ١٨٦٠ المناسبة التي كان ينتظرها. خلال تلك الأحداث، تدخل الأمير عبد القادر الجزائري لإنقاذ حياة عدة آلاف من نصارى دمشق ومن قناصل الدول الأوروبية وفتح لهم سبيل الفرار إلى بيروت بحماية رجاله. فأعلن نابليون الثالث نيته إرسال وحدات عسكرية إلى سورية لحماية المسيحيين ووضع حدٍّ للاقتتال.

خلال زيارة نابليون الثالث للجزائر، طرح مشروعاً توسعياً عنوانه «مملكة عربية» تمتد من الجزائر إلى مكّة المكرّمة، مروراً ببغداد. وقد أسرّ إلى بسمارك رئيس وزراء بروسيا القوي حينها أنه يريد «تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة شبه فرنسية». ولم يكن الربط الفرنسي بين شق قناة السويس وبناء مملكة في الولايات المشرقية العربية من السلطنة بالأمر الذي يعمل له في السر. عام ١٨٥٨ صدر في باريس منشور بعنوان «عبد القادر إمبراطوراً على العرب» يدعو في آن واحد إلى مملكة عربية بقيادة عبد القادر، وإلى شقّ قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية. وفي عام ١٨٦٠ أسس اللبناني رُشَيد الدحداح في باريس صحيفة عربية سماها «برجيس باريس»، يرجّح أنها مموَّلة من المخابرات الفرنسية. نشر الدحداح مقابلة مطولة مع عبد القادر، أعلن فيها الأمير المنفيّ أنّ النبي محمداً تنبأ بانتصار المسيحيين، وهاجم النبلاء والملوك، داعياً إلى اعتماد شرعة نابليون أساساً لأنظمة الحكم. تباين تعيين هوية المملكة العتيدة، فهي تارة عربية الهوية، وتارة تعرّف بأنها تضم الأقليات على أنواعها، وتبعاً لذلك تعددت عواصمها: دمشق، بغداد، مكة.

مع أن مملكة نابليون الثالث العربية مترامية الأطراف، إلا أنه خاض حملته لتحقيقها باسم «حماية المسيحيين»، وادّعى تمثيل مسيحيي الشرق، وتلقى دعم روسيا لذلك. وقد انعقد في تلك الفترة تحالف فرنسي - روسي تؤيد فرنسا بموجبه حق روسيا في القسطنطينية والمضائق في مقابل تأييد روسيا حق فرنسا في مقاطعات نهر الراين التي احتلتها ألمانيا عام ١٨٧١.

توجّس البريطانيون من المخاطر الاستراتيجية للتدخل الفرنسي العسكري في سورية. بل توجّسوا من أنّ تحقيق مشروع المملكة العربية لفرنسا، وشقّ قناة السويس سيحوّلان المنطقة إلى منطقة نفوذ فرنسية بالكامل. صرّح پالمرستون بأنّ احتلال فرنسا لسورية يهدد المصالح البريطانية، على اعتبار أنّ «سورية هي مفتاح مصر»، بحسب تعبيره، فأمر بتحريك قطع بحرية بريطانية نحو الشواطئ السورية، رداً على توجه قطع بحرية فرنسية نحو مرفأ بيروت، وبلغ التوتر بين البلدين مستوى غذّى شائعات تتحدث عن حرب فرنسية - بريطانية وشيكة.

في آب/ أغسطس ١٨٦٠ وُقِّعت تسوية اتُّفق بموجبها على إيفاد قوة أوروبية مشتركة لسورية لا يزيد حجم الجنود الفرنسيين فيها على النصف، وحددت مهلة خدمتها بستة أشهر. وألزم الاتفاقُ قائدَ الحملة الأوروبية التنسيق مع «المفوض السامي للباب العالي في سورية» للاهتمام بتحسين أحوال السكان المسيحيين في السلطنة. تمنّعت بريطانيا عن المشاركة في الحملة لتتحاشى زجّ قواتها ضد حلفائها الدروز، الذين دعمتهم بالسلاح خلال النزاعات الأهلية المسلحة، ١٨٤٥-١٨٦٠،

كذلك أرادت أخذ المسافة اللازمة من الحملة لتتمكن من إلقاء اللوم على الفرنسيين وحدهم في حال الفشل. وامتنعت النمسا بدورها عن إرسال قواتها خوفاً من استخدامها لمصلحة الإمبراطور الفرنسي الذي كان يحاربها في إيطاليا.

تقاطع النزاع البريطاني الفرنسي على الحملة على لبنان مع النزاع على شق قناة السويس. ففي عام ١٨٥٦ تنازل الخديوي لـ«الشركة الدولية لقناة السويس»، التي أسسها فرديناند دو لسبس عن الأراضي اللازمة لشق القناة. وعام ١٨٥٨ صعّد بالمرستون حملته على القنال، فامتثل نابليون الثالث وهادن. يوم ٢٥ نيسان ١٨٥٩ افتُتحت أعمال شق القناة، وما لبث أن أوقفها الخديوي، على اعتبار أنها لم تحظَ بموافقة الباب العالي الذي وضع شروطه: إعلان الحياد الدولي للقناة، إلغاء السخرة على المصريين في أعمال الحفر، خفض عدد العمال من ٢٠ ألفاً إلى ٦ آلاف ورفع أجورهم، وتخلي الشركة عن الأراضي المحيطة بقنوات المياه الحلوة (٦٠ ألف هكتار). والراجح أنّ الحجج العثمانية من إنتاج بريطاني يراد منها رفع أكلاف الشركة لإضعاف مالية مصر. رفض مجلس إدارة الشركة الشروط، فتدخل الإمبراطور الفرنسي للوساطة مع العثمانيين ومع الإنكليز.

في ١٦ آب ١٨٦٠، نزل إلى الساحل اللبناني ستة آلاف وسبعمئة جندي بحري فرنسي بقيادة الجنرال دوتپول دو بوفور، في أول تطبيق لما سيُسمّى لاحقاً «الحق في التدخل الإنساني». كلّف الإمبراطور قائد الحملة العمل على إنشاء المملكة العربية العتيدة، وعلى رأسها الأمير عبد القادر. وقد

طرح المندوب الفرنسي السيد بيكلار الفكرة خلال مؤتمر ممثلي الدول الخمس في بيروت المكلّف تقرير مصير جبل لبنان. رفض المندوب البريطاني، اللورد دَفرين، الاقتراح، فتراجع المندوب الفرنسي واقترح مَنْح عبد القادر بشليك دمشق وإنشاء إمارة مارونية مسيحية في جبل لبنان. ردّ دَفرِن بمشروع مضاد يقضي بإعلان سورية الكبرى بشليكاً شبه مستقل داخل السلطنة العثمانية يولّى عليها فؤاد باشا ويتمتع لبنان داخلها بوضعية إقليم ذي استقلال ذاتي.

سورية «البريطانية»

فيما المندوب الفرنسي يتحدث عن «**مملكة عربية**» تشمل الجزيرة العربية والهلال الخصيب، دشّن المندوب البريطاني دَفرين استخدام مفردة «**سورية**» و«**سورية التامة**» لتسمية البشليك الذي اقتُرح إنشاؤه، وهو يغطّي عملياً حدود الهلال الخصيب. حظي اقتراح دَفرِن بتأييد القنصل الأميركي أوغسطين جونسون، القريب من المرسلين الإنجيليين الأميركيين الذين بدأوا يروّجون لفكرة «سورية» بما هي تسمية بديلة لبلاد الشام. أما ترجمان جونسون، فلم يكن غير المعلّم بطرس البستاني، الذي تأثر بأفكار المرسلين، وتبنّى فكرة الكيان السوري (Zachs, 2000) وسيطوّر ابنه سليم الفكرة في مقالة بعنوان «موقعنا» (١٨٧٢)، يمكن اعتبارها نصّاً مؤسِّساً للفكرة السورية ولدورها الاقتصادي في التجارة الإقليمية. يعرِّف البستاني «سورية الطبيعية» على أنها في موقع الوسط من «الأمة الشرقية» تحدّها تركيا من الشمال ومصر من الجنوب، وتقع موقع الوسط عالمياً، إنها

«الباب» الذي منه يدخل «الغرب» في «الشرق» و«ينفذ منه» الشرق إلى الغرب. ويتصوّر البستاني لسورية أن تستغلّ موقعها الاستراتيجي الوسط هذا في التبادل بين غرب، أرض الحضارة والفلاح، وشرق، الأرض الغنية بالسكان وبالوفرة الزراعية. فيتولى، ساحلها، وبيروت خصوصاً، توزيع سلع الغرب من جهة، وتصدير منتجاتها الزراعية من جهة أخرى. ولتوطين دور سورية التجاري في التاريخ، يلجأ البستاني إلى العهد الفينيقي ودور الفينيقيين في التجارة في عالم تلك الفترة. ولعل نص البستاني المؤسس هذا من أوائل النصوص التي تستخدم المرجعية الفينيقية التجارية (البستاني، ١٩٩٠: ١٨٦؛ طرابلسي، ٢٠٠٨: ٩٦-٩٧). تجدر ملاحظة مدى تطابق هذا الاقتصاد السياسي لدور المنطقة الوسيط بين «شرق» و«غرب» مع قسمة العمل الدولية بين الأطراف التابعة والمركز الكولونيالي. باكراً، لاحظ نجيب عازوري أهمية قمح حوران والأردن لتصنيع المواد الغذائية في أوروبا (Azouri, 1905: 39).

ما لبثت لندن أن نسفت مشاريع الممالك العربية والسورية والإمارات المسيحية[١]. وأهابت بمندوبها التزام المبدأ الأساسي للسياسة الرسمية البريطانية، وهو المحافظة على السلطنة ووحدة أراضيها. من جهته،

(١) كان ممثلو فرنسا منقسمين حول الإمارة المسيحية، بعض يناصر تولية أمير من آل شهاب عليها، وبعض آخر تولية يوسف بك كرم. وفي صيغة أخرى للإمارة، صدر في تلك الأثناء في أثينا باللغة الفرنسية كرّاس بعنوان «المسألة السورية حسب ما يفهمها سوري» لكاتب مجهول يدعو لإيلاء الموارنة حكم جبل لبنان بحماية قوات عسكرية أوروبية لمدة ١٥ إلى ٢٠ سنة يُنشأ خلالها جيش للموارنة من ٣٠ ألف عسكري، يجري إعداده وتسليحه وتدريبه في فرنسا.

رفض المندوب العثماني البحث أصلاً في موضوع سورية، مذكّراً بأنّ اللجنة دُعيت للبحث في نظام جبل لبنان لا غير، واقترح لذلك إلغاء النظام الخاص بجبل لبنان وإعادة إخضاعه للسلطة العثمانية المباشرة.

لم يكن للسلطنة ما أرادته تماماً. أفضت التسوية بين الأطراف المتنازعة إلى صدور بروتوكول عام ١٨٦١ الذي قضى بإعادة توحيد جبل لبنان في سنجق يحكمه متصرّف عثماني مسيحي، ويعاونه مجلس إدارة من اثني عشر عضواً ينتخبهم الأهالي، على مرحلتين، ويمثلون الطوائف الستّ الرئيسة في الجبل. وقضى البروتوكول بأن يتمتع سنجق جبل لبنان بمقدار من الحكم الذاتي داخل السلطنة، فلا تدخله قوات عثمانية إلا بموافقة مجلس الإدارة، ونيط حفظ الأمن فيه بقوة درك «جندرمة gendarmerie» محلية يدرّبهم ضباط فرنسيون وتسلّحهم السلطنة. هكذا انعقدت شراكة عثمانية فرنسية لإدارة متصرفية جبل لبنان كرّست مبدأ الحماية الفرنسية للمسيحيين، وقد أكدها الإمبراطور نابليون الثالث، إذ تعهد بإنجاح ما سمّاه «تجربة فرنسا الكاثوليكية في الشرق» بعد أن تخلى عن مشروعَي المملكة العربية، التي لم يستجب لها الأمير عبد القادر أصلاً، وتخلّى أيضاً عن إمارة يوسف بك كرم المسيحية في جبل لبنان. في تلك الأثناء، وكأنما تكريساً لتلك الشراكة، أجاز الباب العالي، في شباط / فبراير من ذلك العام ١٨٦١، استئناف الأعمال التمهيدية لفتح قناة السويس، تلبية لوساطة الإمبراطور الفرنسي. وأقفلت القوات الفرنسية راجعة إلى بلادها متأبطةً أول خريطة للأراضي اللبنانية، تولّت الفرقة الهندسية رسمها ونشرت عام ١٨٦٢.

لم تدم المداراة الفرنسية لبريطانيا طويلاً. عاد التنافس على أشده بين البلدين، مع إعلان بريطانيا الحماية على مصر عام ١٨٨٢ واحتلالها قبرص الذي رأى إليه الفرنسيون على أنه يهدد الوجود الفرنسي على الساحل السوري للبحر الأبيض المتوسط. إلا أنّ الضربة الكبرى كانت انتقال أكثرية أسهم شركة قناة السويس من فرنسا إلى بريطانيا بعد أن اشترت هذه الأخيرة حصة الخديوي إسماعيل من أسهم الشركة عام ١٨٧٥.

ولما تحولت مصر والقناة إلى موقع النفوذ والتحكم البريطاني الأساسي شرقي المتوسط، سعت فرنسا إلى موازنة النفوذ البريطاني على مصر والقناة بزيادة التمسك باحتلال «سورية الطبيعية» أو «سورية التامة»، بما فيها فلسطين، أي «سورية الجنوبية».

المملكة العربية: عبد القادر مرة ثانية

في تلك الفترة، ظهرت نواة حركة استقلالية عربية بتشجيع من الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧ - ١٨٧٨ وانتفاضات شعوب البلقان وما أثارته هذه وتلك من احتمالات عن قرب انهيار السلطنة العثمانية. بادر إلى مشروع المملكة المتجدد نحو ثلاثين وجيهاً وعالم دين، منهم أحمد ومنح الصلح، من صيدا، وأحمد الأزهري وحسين بيهم، من بيروت، والسيد محمد الأمين والشيخ علي الحرّ والحاج علي عسيران وشبيب باشا الأسعد، من شيعة جنوب لبنان. اجتمع هؤلاء في بيروت وانتقلوا إلى دمشق، حيث عقدوا مؤتمراً سرّياً فيها في نهاية عام ١٨٧٨ برعاية مفتي دمشق ونقيب أشرافها السيد حسن تقي الدين الحصني حضره ممثلون عن أهالي اللاذقية وعشائر بلاد العلويين وحوران وجبل الدروز. قرر المؤتمرون العمل على

استقلال «البلاد الشامية» ورشحوا الأمير عبد القادر الجزائري ليتولى المُلك عليها، منوّهين، بين فضائله، بأنّ له تجربة سابقة في إنشاء «دولة قوية» في الجزائر (**الصلح**، ١٩٦٦: ٩٨). عرض أحمد الصلح وابنه مُنَح الأمر على الأمير الذي شدّد على أهمية المحافظة على الوشائج الروحية بين العرب والسلطنة، واستمرار الاعتراف بالسلطان خليفة على المسلمين، لكنه اشترط أن تكون بيعته من أهل البلاد جميعاً. في كل الأحوال، قرر الجميع التريّث بشأن الاستقلال، مداه وموعده. دخل المشروع مرحلة جديدة بعد نتائج الحرب الروسية العثمانية في اتفاقية «سان ستيفانو» ومؤتمر برلين ١٨٧٨، حيث تبيّن أنّ فرنسا تريد سورية، فيما بريطانيا تريد قبرص والنمسا والبوسنة والهرسك وروسيا وولايات في الأناضول. بناءً عليه، قرر المؤتمرون العمل من أجل الاستقلال التام، واتفقوا على أن يقوم الأمير بجولة في المناطق السورية للتعبئة لهذا الغرض، فزار صيدا وعكا وجبل عامل ويافا والقدس ونابلس وبعلبك وغيرها، وغطّى الجولة بالادعاء أنها زيارة تفقدية للجاليات الجزائرية في تلك الأماكن.

حظيت الحركة الاستقلالية الناشئة بدعم غير منتظر من يوسف كرم، الزعيم الشمالي اللبناني المنفيّ في فرنسا، بعد أن قاد عصياناً على المتصرفية انتهى به إلى المنفى. في مراسلاته السرّية مع الأمير، أعرب كرم عن تأييده الحماسي لاستقلال بلاد الشام، وبايع عبد القادر ملكاً على «اتحاد عربي فيدرالي»، وحثّه على تعيين حكام على الولايات، محذّراً إياه من أنّ بريطانيا وفرنسا تعملان على تجزئة البلدان العربية وفرض الحماية عليها ومنع «الجنس العربي» من توحيد صفوفه في حكومة واحدة. باختصار، إنهما «ترغبان في استعبادنا جميعاً» (**الصلح**، ١٩٦٦: ١٠٥).

في المقابل، روى كرم للأمير عجزه عن إقناع السلطات العثمانية بالإصلاح في الولايات العربية، مع أنه مستعدّ لأن يقابل الإصلاح بإصدار بيان من «سائر طوائف المشرق المسيحية» تؤكد فيه لسائر حكومات أوروبا أنها مستأمنة في ظل السلطنة وترفض أي حماية أجنبية (**أبو زيد**، ١٩٩٧: ٧٨ـ٨٠). يرشح من تلك المراسلات حذر عبد القادر في شأن أيّ إعلان أو إجراء يتعلق بالاستقلال، ورهانه على انتصار روسي على السلطنة وعلى أنَّ الإنكليز مهتمّون بسورية (أكثر من اهتمامهم بمصر، على ما يقول)، «لأنهم يعتبرونها كمقاطعة هندية، نظراً لمركزها الجغرافي الممتد من خليج العجم إلى السويس». وظل عبد القادر يراهن على تجدد الحرب الروسية بعد توقفها «بانتظار اليوم الموعود»، يوم انهيار السلطنة «بغتة». وظل يتطلّع إلى الاستنارة بـ«السياسة الأوروبية» عن «كيفية نهوضنا»، بالرغم من تحذيرات كرم حول نيّات بريطانيا وفرنسا تجاه المنطقة (**الصلح**، ١٩٦٦: ١١٩-١٢٤). كشفت السلطات العثمانية اتصالات الاستقلايين والاجتماعات السرية، واعتقلت عدداً منهم، بينهم السيد محمد الأمين الذي نُفي إلى طرابلس.

عهد مدحت باشا المبتور

في ٢٢ نوفمبر ١٨٧٨ وصل مدحت باشا (١٨٨٢-١٨٨٣) إلى بيروت والياً على سورية. وكان «أبو الدستور العثماني» و«الصدر الأعظم» السابق قد اختلف مع السلطان عبد الحميد، فعزله وألغى الدستور. عرفت ولاية مدحت باشا في سورية بإصلاحات وإجراءات طمأنة عديدة، سعت لاستبعاد التذمر الشعبي ونمو الحركة الاستقلالية. اهتمّ

الوالي بتنفيذ مشاريع عمرانية، واعتنى بالمؤسسات الخيرية، وزاد عدد الموظفين العرب في الإدارة بنسب كبيرة، وشجّع الصحافة، وتقرّب من الاستقلاليين محذراً في الوقت ذاته من خطورتها. ففي تلك الفترة انتشرت الجمعيات العربية السرية، وظهرت الملصقات على جدران بيروت تطالب بالحكم الذاتي أو باستقلال سورية «متحدة مع جبل لبنان»، واعتماد العربية لغة رسمية، والاعتراف بحرية التعبير والنشر، وخدمة المجندين العرب في الجيش العثماني على الأراضي السورية فقط (**الصلح**، ١٩٦٦: ١٢٧-١٢٩). لم تلقَ سياسة مدحت باشا التوفيقية الإصلاحية غير العداء في الآستانة، حيث وصفته الصحافة بأنه «خديوي سورية»، واتهمته بالسعي لفصلها عن جسم السلطنة على غرار ما حاول محمد علي بالنسبة إلى مصر. ما لبث مدحت باشا أن استقال احتجاجاً على عرقلة إصلاحاته وعاد إلى إسطنبول. هناك اعتُقل وحُكم عليه بالإعدام بتهمة اغتيال السلطان عبد العزيز، والأرجح أنها تهمة ملفّقة. خُفِض الحكم إلى النفي إلى الحجاز بعد تدخل من الحكومة البريطانية، وقد اغتيل مدحت باشا في زنزانته في الطائف بتدبير من السلطنة في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٨٨٣. بعد أقل من شهر، توفي عبد القادر الجزائري وانطوى معه مشروع الإمارة العربية.

مشاريع الاستيطان اليهودي في ظل الصهيونية

انعقدت العلاقة بين الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، والاستيطان اليهودي في فلسطين، تدريجاً. مطلع القرن العشرين، عرض تشامبرلين، وزير المستعمرات البريطاني، على ثيودور هرتزل، مؤسس الحركة



ولايتا شام وبيروت في ظل السلطنة العثمانية،
الخطّ المنقّط: خط سكة حديد الحجاز

الصهيونية، هضبة من خمسة آلاف ميل مربع في شرق إفريقيا البريطانية، أي ما هو الآن كينيا، لتكون ملجأً لليهود النازحين من المجازر الروسية (١٨٧١ و١٨٨١). هذا مع العلم أنّ ٨٥٪ من أولئك اللاجئين الذين قُدّر عددهم بـ ٢,٤ مليون لاجئ توجهوا صوب أميركا. وقد صدّت بريطانيا أبوابها في وجوههم، على الأقل في وجوه فقرائهم بمقتضى «قانون الأجانب» ١٩٠٢-١٩٠٥.

أما من تسرّب منهم إلى فلسطين، فتولى تأسيس أولى المستعمرات الزراعية بمبادرة من تنظيم «هبات تسيون» Hibbat Tzion الذي سرعان ما وقع في صعوبات مالية، فتولى البارون إدمون دو روتشيلد الإنقاذ. عند مطلع القرن العشرين، كان يوجد في فلسطين ٢٢ مزرعة «موشاف» (تعاونية زراعية بين مزارعين أفراد) تضمّ ما ليس أكثر من خمسة آلاف مهاجر، مبنيّة على غرار المستوطنات التي بناها روتشيلد للمعمّرين الأوروبيين في الجزائر، وكانت تستخدم اليد العاملة العربية.

تعرّض هرتزل لانتقادات على قبوله «المشروع الأوغندي»، على اعتباره تخلياً عن مركزية فلسطين في الذاكرة اليهودية. وما لبث الاتحاد الصهيوني أن علّق العمل بالمشروع بعد إيفاد لجنة من أعضائه إلى المنطقة، فوجدت البيئة الطبيعية غير ملائمة والسكان الأصليين غير مرحّبين بوجود البيض على أراضيهم. وفي رواية أخرى أنّ التخلي عن المشروع حصل بسبب معارضة عنيفة في أوساط المستوطنين البريطانيين في شرق إفريقيا البريطانية ضد وفود مستوطنين يهود قد يكونون أوفر حظاً منهم، من حيث رأس المال والعلم والخبرات.

من يقرأ يوميات هرتزل، يذهل لعدد المشاريع التي عمل عليها الرجل من أجل احتلال الأراضي واستملاكها أو استئجارها لتوطين اليهود أينما كان في أراضي الغير خارج أوروبا وبغضّ النظر عن مصالح شعوبها ومشاعرها (Herzl, 1958)[٢]. عام ١٨٨٢ عرض عليه اللورد صموئيل مونتاغيو توطين اليهود في الأردن (٧٧)، ثم قابل السلطان عبد الحميد الثاني وعرض عليه شراء فلسطين لقاء مليوني فرنك نقداً. وورد حديث عن إمكان مساعدة أثرياء يهود على سداد ديون السلطان البالغة ١٨ مليوناً (١٤٢-٣) في حديث هرتزل مع السلطان عبد الحميد الثاني، ميّز الداعية الصهيوني بين الأوروبيين الذين يستثمرون أموالهم خارج بلادهم والمستثمرين اليهود: الأولون يأتون ويجمعون الثروة بسرعة، ثم يسرعون في العودة مع «غنائمهم»؛ والأمثولة هي ما سيفعله المستثمرون اليهود: «يحق لمستثمر أن يحقق ربحاً مقبولاً ونزيهاً بكل تأكيد. لكن يتعيّن عليه أن يبقى في البلد الذي جنى فيه ثروته» (٣٤٠). هذا في التبرير الاقتصادي.

أما في التبرير الحضاري، فهو عين ما يتكرر بلا توقف في الخطاب الكولونيالي الاستيطاني: «ينبغي أن نطهّر بؤرة الطاعون في الشرق ونعيدها إلى الصحة والعافية. ينبغي بناء خطوط سكك الحديد إلى آسيا لتكون طرقات لنقل الحضارة» (١٢٢)، على اعتبار أنّ الدولة اليهودية في فلسطين ستكون «الموقع الأمامي لأوروبا ضد آسيا والموقع المتقدم للحضارة ضد البربرية».

(٢) حياة هرتزل موثقة حسب مساق زمني يوماً بيوم في موقع الوكالة اليهودية على الإنترنت.

لم يستجب السلطان للمشروع الفلسطيني، واقترح الاستيطان في بلاد الرافدين. وثمة من أقنع هرتزل بشراء قبرص ومقايضة فلسطين بها (ص ١٥٦)، واقترح أحد السياسيين الأتراك في حزيران/ يونيو ١٨٩٩ شراء أراضٍ حول بيروت وتوسيعها ومقايضتها مع الأتراك بفلسطين (٣١٦)، ونصحه أحد السفراء الأميركيين بأخذ بلاد الرافدين (٣٢٨)، وستَرِد قبرص مجدداً في حديث لهرتزل مع جوزيف تشامبرلين، وزير المستعمرات البريطاني، في ٢٣ أكتوبر ١٩٠٢، بقصد استعمار الجزيرة مباشرة وإفراغها من سكانها، فقد توقّع هرتزل أنّ المسلمين [الأتراك] سيغادرونها، وسيبيع اليونانيون أراضيهم طوعاً بأسعار متهاودة ويهاجرون إلى أثينا أو جزيرة كريت (٣٧٥-٦).

علماً أن السلطنة تنازلت عن الجزيرة لبريطانيا في آب/ أغسطس ١٨٧٨ التي كانت تحتاجها لاعتبارات شتى: تكريس تفوقها البحري شرقي المتوسط، قرب الجزيرة من مضيق الدردنيل، وأخيراً حماية على طريق الهند. في المقابل، تعهدت بريطانيا للسلطنة بحفظ الحقوق الدينية لمسلمي الجزيرة.

لتمويل تلك المشاريع، أسست المنظمة الصهيونية فرعاً مالياً هو «بنك الاستعمار اليهودي» Jewish Colonial Bank، وقد وعد آل روتشيلد هرتزل بمساعدته على إنشاء «شركة يهودية شرقية» على غرار «شركة الهند الشرقية» بمساعدة الحكومة البريطانية (٣٦٦-٧). لكن الأسرة الأرستقراطية المالية، في تلك الفترة، أيّدت الاستيطان الزراعي والاستثمارات في فلسطين ولم تؤيد مشروع الدولة اليهودية، على اعتبار أنها ستهدد وضع يهود أوروبا في بلدانهم.

ومن أبرز المشاريع الصهيونية المبكرة، إنشاء مستعمرة يهودية في العريش، على اعتبارها أقرب إلى فلسطين من شرق إفريقيا. وحاجج هرتزل لدى جوزيف تشامبرلين، وزير المستعمرات، قائلاً: «إن مستعمرة يهودية في سيناء قد تكون أداة مفيدة لمدّ النفوذ البريطاني إلى فلسطين ذاتها عندما يحين وقت تفكيك الإمبراطورية العثمانية المحتوم» (Amery, 1951: 261). قطعت المنظمة الصهيونية شوطاً في التفاوض مع لورد كرومر، المفوض السامي البريطاني في مصر، ومع رئيس وزرائه بطرس غالي باشا، الذي اعتبر هرتزل أنه كسبهما إلى القضية الصهيونية. أرسلت المنظمة الصهيونية بعثة لاستكشاف المنطقة، حتى إنّ هرتزل صاغ مشروعاً لجرّ مياه النيل إلى سيناء. توقف المشروع لأسباب لم تتضح تماماً. والتقى، على سبيل الاحتياط، مصطفى كامل، زعيم الحزب الوطني المصري المناهض لبريطانيا. وعلّق على اللقاء بأنّ القضية الصهيونية قد تكسب لو أضطر الإنكليز إلى مغادرة مصر «فسوف يجبرون على البحث عن طريق آخر للهند بدلاً من قناة السويس... في تلك الحالة سوف تكون فلسطين يهودية حديثة ذات خط سكة حديد يصل الخليج الفارسي بيافا هي الحل لتلك الصعوبة» (٢٠٤).

في خط موازٍ، فاوض هرتزل روسيا القيصرية من أجل إنشاء مستعمرة يهودية روسية في فلسطين. التقى وزير الداخلية ڤياشيزكيف پليهڤه المعروف بعدائه لليهود والمتهم بتدبير مذابح ضد اليهود ومنها مذبحة/ بوغروم كيشينيف، في عيد الفصح عام ١٩٠٣ - الذي وعده بأنّ القيصر الروسي سيسعى لدى السلطان العثماني لتنظيم هجرة حاشدة للاستيطان اليهودي في فلسطين، والهدف النهائي إقامة دولة يهودية فيها. وأكّد پليهڤه

هرتزل قائلاً: «أنت تبشّر بالصهيونية لمؤمن» (Herzel, 1958: 300). انتهى المشروع مع اغتيال القنصل العام الروسي في إسطنبول واندلاع الحرب الروسية اليابانية في شباط/ فبراير ١٩٠٤.

في آخر أيامه، قدّم صاحب «الدولة اليهودية» إلى السلطان العثماني مشروعاً جديداً لتأجيره سنجق عكا لمدة ٩٩ سنة، مقابل عائد سنوي قدره ١٠٠ ألف فرنك، واشترى بواسطة «مصرف الاستعمار اليهودي» عدداً من الأسهم في شركة سكة حديد يافا - القدس. وعقد الاتصالات بالسلطات البرتغالية والبلجيكية والإيطالية على أمل إنشاء مستعمرات يهودية في الموزمبيق والكونغو وليبيا. وتوفي هرتزل في تموز/ يوليو ١٩٠٤ قبل أن ينجز أيّاً من مشاريعه الاستيطانية.

نزاعات النفط وسكك الحديد والمرافئ

في البدء كان النفط

لم تقتصر أهمية المشرق العربي الاستراتيجية، مطلع القرن العشرين، على كونه أحد ميادين النزاع بين القوى الإمبريالية على المستعمرات والموارد، وهو النزاع الذي أشعل حرب عام ١٩١٤. كان المشرق العربي ميداناً للصراع على أبرز الموارد لخوض تلك الحرب، النفط.

رأت ألمانيا إلى تفوق القوة البحرية البريطانية على أنه العقبة الأكبر أمام مشروع سيطرتها الإقليمية والعالمية. فنشأ سباق محموم بين البلدَين على بناء السفن الحربية وتحديثها، بما فيها الغواصات. في بريطانيا قاد ونستون تشرشل، وزير البحرية الشاب، المساعي لاستبدال الفحم بالنفط في

تسيير الأسطول البحري، ولسان حاله أنّ هذا الأخير هو وقود السرعة الذي يسمح بـ«أن نقاتل عندما نريد، حيثما نريد وكما نريد». لم تقتصر أهمية عامل السرعة على سرعة التحرّك في المكان، حققت السرعة التي وفّرها النفط قفزة في نوعية الأسلحة الجديدة وقدراتها القتالية في الميدان. اخترع البريطانيون المدرّعة والدبابة العاملتين على الوقود النفطي، وتوسعوا في إنتاج الطائرات للأغراض الحربية. بدأ استخدام الطيران في العمليات الحربية باكراً، وقد افتتحته إيطاليا عام ١٩١١ في ليبيا ضد القوات العثمانية وضد المدنيين.

لاحقاً سيعلن اللورد كورزون، عضو أول حكومات الحرب، أن الحلفاء خاضوا الحرب الكبرى على بحر من النفط. لكن مطلع القرن، كان النفط بيد روسيا القيصرية وأميركا تتسابقان على إنتاجه، فيما تخلفت ألمانيا عن بريطانيا وفرنسا عن الاهتمام به. دخلت بريطانيا عالم النفط مواربة، من خلال المنافسة على بلاد فارس مع روسيا. تمركز النزاع البريطاني الروسي على الولايات العثمانية في شرق الأناضول، بما هو بوابة إيران وآسيا الوسطى. من جهة أخرى، مع تحالف ألمانيا مع السلطنة العثمانية، برز طموح الأولى للوصول إلى الخليج وانتزاعه من بريطانيا.

بدأ توسع الإمبراطورية الروسية منذ عام ١٨٦٠ لضمّ بلدان وسط آسيا، فبات يهدد طريق الهند. عام ١٨٨٥ هاجم الروس أفغانستان، فوصل التوتر بين بريطانيا وروسيا إلى حافة الحرب. كانت بريطانيا ترى إلى فارس على أنها منطقة عازلة بين روسيا والهند. وقد عبّر لورد كورزون عن ذلك خَير تعبير حين قال: «فارس بيدقٌ من البيادق على لوحة شطرنج حيث

تجري لعبة السيطرة على العالم» (Yergin, 1992: 136). نجحت روسيا القيصرية في دمج اقتصاد فارس باقتصادها، فتوسلت بريطانيا امتيازات التنقيب عن النفط لاقتطاع حصتها من اقتصاديات البلد. إلى هذا، يجب أن يضاف اقتناع القيادة البريطانية بأهمية تحديث سلاح البحرية باعتماد النفط بديلاً من الفحم. كان مظفر شاه بحاجة إلى المال. وفّره له رجل الأعمال الأوسترالي البريطاني وليام نوكس دارسي لقاء امتياز تنقيب عن النفط في ثلاثة أرباع فارس لمدة ٦٠ سنة.

وفي عام ١٩٠٩ تأسست «شركة النفط الأنكلو فارسية» Anglo Persian Oil Company (APOC)، فباتت فارس مقسَّمة عملياً بين منطقتَي نفوذ، الشمال بيد روسيا، والجنوب الشرقي تحت النفوذ البريطاني، أما الوسط، حيث حقول النفط، فمنطقة محايدة. فكان المهم لبريطانيا الاستحواذ عليها.



مصفاة عبادان



مخازن نفط وبرج الحفر، كركوك

النزاع على الموانئ وخطوط سكك الحديد

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، كان القطار يمثّل العصر الجديد الذي افتتحته الحداثة الرأسمالية: السرعة واختصار المساحات وتوسعة مجالات النقل والتبادل. في المستعمرات، برز القطار، إلى ذلك، بصفته قوة احتلال وسيطرة وتحكّم. وفي الحروب، وفّرت القطارات إمكانات غير مسبوقة كوسائط لتوصيل الإمدادات ونقل المعدات الثقيلة والأسلحة والذخائر والجنود، إضافة إلى دورها الهجومي بما هي قطارات مدرّعة. عشية الحرب، كانت النزاعات على خطوط سكك الحديد على أشدّها في الولايات العثمانية بين المصارف البريطانية والفرنسية والروسية والألمانية، تدور مدار ثلاثة خطوط رئيسة: سكة حديد الحجاز، وسكة حديد برلين - بغداد، وسكة بيروت - دمشق - حماه ومتفرعاتها.

خط سكة حديد برلين - إسطنبول - بغداد، المعروف باسم «**بغداد بان**»، Bagdadbahn هو أبرز المنجزات الألمانية في السلطنة العثمانية. تأسست «الشركة الإمبراطورية لخط سكة حديد بغداد» عام ١٩٠٣، ونالت امتيازَها المصالحُ الألمانية بسبب مديونية الدولة العثمانية لدويتشي بنك الألماني. توجست السلطات البريطانية من المشروع منذ البداية. فالوصول إلى البصرة يعني الانفتاح على حقول النفط الفارسية وإمارات الخليج والطريق إلى الهند. ثم إن خط سكة حديد بين بغداد والبصرة من شأنه منافسة الشركة الاحتكارية الأميركية البريطانية التي تتولى النقل النهري بين المدينتين. نجح البريطانيون بالدخول في شراكة مع المصالح الألمانية لإنشاء «شركة سكة حديد بغداد». وفي عام ١٩٠٤ وُقِّع عقدٌ بريطاني ألماني سُمّي «سلام بغداد»، قضى بأن يصل الخط إلى البصرة مقابل انفراد بريطانيا بملكية وصلة بغداد البصرة. ومَنعت بريطانيا وصول الخط إلى إمارات الخليج، على اعتبار أنّ «الخليج جزء من الحدود البحرية للهند»، على قولة لورد كورزون. في كل الأحوال، ستحول الحرب دون تمديد الخط من بغداد إلى البصرة (Ducruet, 1964: 213).

زاد في تعقيد نزاع الخطوط والموارد والمواقع أنّ السلطات العثمانية منحت «شركة سكة حديد بغداد» امتياز تنقيب عن النفط عشية الحرب، مساحته ٢٠ كيلومتراً على جانبي السكة، أي ما يزيد على ١٣٢ كيلومتراً مربّعاً. في العام التالي، منحت الحكومة العثمانية و«سكة حديد الأناضول»، «دويتشي بنك» امتياز نفط على كافة أراضي بلاد الرافدين لأربعين سنة، على شرط مسح مناطق بغداد والموصل خلال سنة واحدة، وفي حال عجْز المصرف الألماني عن التنفيذ يسحب منه الامتياز. لم ينجح

«دويتشي» في تنفيذ المهمة في الوقت المحدد، فاستعان ببريطانيا لتأسيس شراكة بين البلدين تجسدت في «شركة النفط التركية» Turkish Petroleun Company TPC ذات الغلبة لرؤوس الأموال البريطانية.

يسهل تبيّن كيف صارت البصرة عقدة المصالح البريطانية في المنطقة. إنها بوابة الهند وصلة الوصل بينها وبين بريطانيا ذاتها عبر الشرق الأدنى والبحر الأبيض المتوسط. وقد زاد تمسك بريطانيا بالبصرة وبأهمية شطّ العرب، ومن خلالها ببلاد الرافدين، مع اكتشاف شركة النفط الأنكلو فارسية النفط في خوزستان/ عربستان وتشييد محطة ضخ وتكرير للنفط الفارسي وميناء لتصديره في جزيرة عبادان، ومدّت إليها أنبوباً من حقول النفط في عام ١٩١٢. وُصِف الخطر الاستراتيجي لهذا الأنبوب بأنه يشبه «مدفع عيار ٤٢ مصوّباً ضد الهند». حتى إنّ بعض المحللين يحسبون المنافسة البريطانية الألمانية على خط بغداد ونفط فارس بما هي أحد أسباب الحرب العالمية الأولى.

وكان لبريطانيا مشروعها الطموح لبناء خط سكة حديد بين البصرة وبغداد وحيفا عبر أراضٍ تسيطر عليها بغرض تأمين الطريق إلى الهند وحقول النفط الإيرانية (Smith, 2013: 62) وقد ضمنت هذا الحق في اتفاقية سايكس-بيكو، كما سنرى لاحقاً.

في خط شمالي جنوبي موازٍ لخط سكة حديد بغداد، أُنشئ **خط سكة حديد الحجاز**، بما هو فرع للخط الأول. كان الغرض الأصلي منه نقل الحجاج إلى مكّة، لكنه جاء تنفيذاً لسياسة تعزيز سيطرة المركز العثماني على ولاياته العربية، ومثله مثل خط بغداد، جمع المهمة العسكرية إلى مهمته

الاستراتيجية. بدأ تشغيل خطَّي بغداد والحجاز عشية الحرب، عقب افتتاح محطة دمشق، عام ١٩١٣، وأسهم خط الحجاز إسهاماً كبيراً في العمليات العسكرية من حيث نقل الجنود والعتاد العسكري. وعن خط الحجاز، تفرّع خط سكة حديد دمشق - درعا - حوران الذي افتُتح عام ١٩٠٥، وأبرز وظائفه تصدير قمح حوران إلى أوروبا عبر مرفأ حيفا. وقد شكّل منافساً قويّاً لخط دمشق حماه وتمديداته DHP الذي يصبّ في مرفأ بيروت، مفتتحاً المنافسة بين مرفأي حيفا وبيروت.



سكة حديد الحجاز، موسم الحج، دمشق

تأكيداً لأهمية القطارات في الحرب العالمية الأولى، بنى الأتراك فرعاً لسكّة حديد الحجاز إلى بئر السبع، تسهيلاً لحملتهم على قناة السويس، فردّ عليهم الجيش البريطاني بتسيير القطار العسكري المدرّع.

الفصل الثالث

الحرب العالمية الأولى على الجبهة الشرقية

الحرب الشاملة

سُمّيت الحرب العالمية الأولى «الحرب الشاملة» لأنها افتتحت عصر «الحروب الشاملة» أو المطلَقة، وذلك لعدة أسباب. **أولها**، اتساع رقعة الميادين، وضخامة عدد القوات المتحاربة التي قُدِّرت بالملايين. ومع أنّ الحرب انحصرت في أوروبا وغطّت معظم بلدانها الرئيسة، خلا حروب تركيا والشرق الأدنى، إلا أنها استدعت مشاركة عدة بلدان من عبر البحار. تدخلت قوات كندية وأوسترالية ونيوزيلاندية وهندية وجنوب أفريقية إلى جانب القوات البريطانية، وخدمت قوات إفريقية وعربية مغاربية في الجيش الفرنسي، وآخر تلك التدخلات، وأهمها، هو طبعاً تدخل قوات أميركية في الحرب إلى جانب «قوات الحلفاء» الذي أدى دوراً كبيراً في ترجيح التحالف البريطاني الفرنسي الإيطالي.

ثانياً، شهدت الحرب أول استخدام معمَّم لأسلحة ستشكل علامات فارقة للحروب في القرن العشرين: الأسلحة الكيماوية والسامة، والدبابة،

والمدفعية الثقيلة، وبدء استخدام الطائرة والمنطاد في المعارك الجوية والقصف الجوي، وأخيراً وليس آخراً، الغواصات التي أدّت دوراً كبيراً في الحصار الألماني على بريطانيا، وأسهمت في استفزاز الولايات المتحدة للمشاركة في الحرب إلى جانب الحلفاء.

ثالثاً، استعداد المتحاربِين للتضحية بلا حساب بالأرواح والموارد لتحقيق النصر الكامل. وقد عنى ذلك أيضاً انتهاء التمييز بين العسكر والمدنيين؛ صار المدنيون مشمولين في الحرب، ليس فقط من خلال تجيّش المدنيين بواسطة الخدمة العسكرية، بل أيضاً من خلال اعتبار المناطق المأهولة والمدنيين أهدافاً عسكرية بذاتها. لإدراك حجم الوقود البشري الذي أحرقته تلك الحرب، في معركة ڤردان Verdun، أطول معارك الحرب وأكثرها دموية (شباط/ فبراير كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦) عندما حاولت القوات الألمانية خرق الدفاعات الفرنسية، سقط ما يقارب مليون قتيل من الطرفين، ووقع في الأسر مليون و٢٥٠ ألف جندي. وفي هجوم الجيش البريطاني على نهر «سوم» Somme لخرق الدفاعات الألمانية، خسر ٤٢٠ ألف قتيل، ستون ألفاً منهم في اليوم الأول من الهجوم. وفي حصيلة الحرب، خسرت فرنسا ٢٠٪ من شبابها، وخسرت بريطانيا مليوني شاب تحت سنّ الثلاثين (Hobsbawm, 1994: 25).

رابعاً والأهم، كانت الحرب العالمية الأولى بداية «الحروب الشاملة»، لأنها شكلت انقلاباً جذرياً في العقيدة والممارسة العسكريتين. استلهمت العقيدة العسكرية الألمانية في تلك الحرب كتاب «عن الحرب» للاستراتيجي العسكري في القرن التاسع عشر، كارل ڤون كلاوزفِتس،

الذي ألهم المتحاربين من الطرفين. وستشكل نظرية كلاوزفتس المصدر الرئيس للحروب الحديثة، بما فيها الحروب غير النظامية. ينكر المفكّر العسكري أنّ للحرب حدوداً جغرافية أو قواعد أخلاقية. وقد قلب النظرية العسكرية رأساً على عقب. ففيما كانت حروب القرن الثامن عشر توظِّف العملَ العسكري في خدمة أهداف دبلوماسية أو سياسية، دعا كلاوزفتس إلى تغليب العسكري على السياسي، فتصوّر للحروب مآلات وأهدافاً هي ذاتها عسكرية: تصعيد العنف نحو الذروة، والذروة هي تحقيق الانتصار الكاسح على العدو.

تضافرت على إشعال الحرب العالمية الأولى عدة عوامل: نمو القوة الألمانية، وتعزيز مواقعها بواسطة التحالف مع الإمبراطورية النمسوية - المجرية والسلطنة العثمانية؛ مخاوف بريطانيا من صعود هذه القوة الجديدة، ما يهدّد بقلب موازين القوى الأوروبية والدولية؛ تصميم فرنسا على استعادة مقاطعتي ألزاس ولورين التي انتزعتها ألمانيا وضمتهما بعد الهزيمة الفرنسية في الحرب الألمانية الفرنسية عام ١٨٧٠-١٨٧١؛ وأخيراً، رغبة الإمبراطورية النمسوية - المجرية في تأديب بلاد الصرب والبلقان عموماً، ردّاً على اغتيال وليّ عهد الإمبراطورية على يد عضو في منظمة قومية سرّية صربية، في ساراييفو، وهو الحدث الذي يعتبر الشرارة التي أشعلت كل هذا الخليط المتفجّر.

على الصعيد العالمي، اندلعت الحرب على خلفية من ضغوط التوسع الإمبريالي التنافسي حتّمها الطلب المنكمش في الأسواق الداخلية للبلدان الأوروبية، ما زاد من حدة التنازع بين القوى الاستعمارية عبر العالم على

الأراضي والموارد والثروات الطبيعية والأيدي العاملة. وقد ضاعف في تأزيم ذلك النزاع بروز ألمانيا قوةً استعمارية ناشئة تبحث عن «مكان لها تحت الشمس» في عالم خاضع في القسم الأكبر منه لسيطرة بريطانيا وفرنسا.

خيضت الحرب بين بريطانيا فرنسا روسيا، «الوفاق الثلاثي Entente» وضمّت أيضاً بلجيكا واليابان، وبلاد الصرب، واليونان، والجبل الأسود، ورومانيا، ودول «الحلف الثلاثي Central Powers» التي ضمّت الإمبراطوريتين الألمانية والنمسوية - المجرية والسلطنة العثمانية وبلغاريا. (منعاً للاختلاط في التسميات، سنعتمد لدول «الوفاق الثلاثي» تسمية «الحلفاء» ولـ«دول التحالف الثلاثي» «دول المركز».) رافق الانتظام بين المعسكرين انقلابٌ في التحالفات التقليدية. انحازت السلطنة العثمانية إلى «دول المركز» بعد أن تخلى عنها حليفاها التقليديان بريطانيا وفرنسا، وتخليا عن حمايتها من مطامع القيصرية الروسية لاستعادة القسطنطينية والوصول إلى البحر الأبيض المتوسط عبر المضائق. بل انقلب الأمر إلى نقيضه؛ فبناءً على اتفاق «القسطنطينية» السري، الموقّع في ١٨ آذار/ مارس ١٩١٥، تعهدت حكومتا بريطانيا وفرنسا بمنح روسيا المضائق على الضفتين الأوروبية والآسيوية لتركيا وبحر مرمرة وإسطنبول العاصمة ومنطقتها وتراقيا وقسماً من الأناضول.

من جهة ثانية، كسب «الحلفاءُ» إيطاليا، حليفة الإمبراطورية النمسوية - المجرية منذ عام ١٨٨٢، بناءً على «معاهدة لندن»، السرّية أيضاً، والموقعة في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩١٥، تعهدت بريطانيا وفرنسا بموجبها لإيطاليا بأن تحتل أجزاءً واسعة من الإمبراطورية النمسوية - المجرية على حدودها

الشمالية، ومقاطعتي تيرول وترييست، وبالانتداب على ألبانيا، وبأجزاء من تركيا وبحصة في مستعمرات ألمانيا في آسيا وإفريقيا. إلى هذا، وَعَد «الحلفاء» بتقديم الدعم المالي والعسكري.

بدأت الحرب بهجوم ألماني مزدوج: ضد روسيا في الشرق وفرنسا في الغرب. شنّت القوات الألمانية هجوماً سريعاً على فرنسا عبر بلجيكا وصل إلى نهر المارن على بُعد عشرات الأميال من باريس، خرق حياد بلجيكا، وأوقع أراضي بلجيكية وفرنسية واسعة تحت الاحتلال الألماني. في بعض الروايات أنّ الهجوم الألماني بُني على تقدير خاطئ لردّ الفعل البريطاني، إذ لم يحسب الاستراتيجيون الألمان حساباً لتدخل بريطانيا العسكري إلى جانب فرنسا. حقيقة الأمر أنّ استشعار بريطانيا بالخطر الألماني في الوصول إلى حدودها في حال احتلالها فرنسا، ضاعف منه برنامج تنمية ألمانيا قدراتها البحرية، المشار إليه سابقاً، بهدف كسر التفوّق التقليدي لبريطانيا، «سيدة البحار».

في الشرق، دمّر هجومٌ ألماني القوات الروسية وأخرجها من بولونيا، فتحوّلت حرب روسيا إلى حرب دفاعية. أما في الغرب، فصدّ الحلفاء الاندفاعة الألمانية الأصلية، التي كانت القيادة الألمانية تتوقع منها إنهاء الحرب في أربعة أشهر. وستراوح الحرب مكانها لأربع سنوات على الجبهة الغربية بعدما اصطدمت استراتيجيتان هجوميتان أفضتا إلى تخندق الجيوش المتقابلة على خط يمتد من قنال «المانش» إلى حدود سويسرا حيث عاش مئات الألوف من الجنود في الخنادق مع الجرذان والجوع والجثث والدم، فيما المدفعية الألمانية القوية المسمّاة «زوابع الفولاذ» تدكّ

تحصينات الحلفاء، وعندما تهدأ يرقى أمواج من الجنود فوق التحصينات وعبر الأسلاك الشائكة ويتقدمون لاحتلال الخنادق المعادية تحت وابل من رصاص رشاشات تحصدهم بالمئات، بل بالآلاف.

فتح جبهات الشرق

تحكمت مجريات الحرب العالمية الأولى في تقلّباتها المتعددة إلى أبعد حدّ بموضوعنا، أي بموقع المنطقة من الحرب الشاملة، ودور قواها المحلية ونوع الوعود التي أُغدقت على قياداتها، وأخيراً بنمط النظام الجديد الذي نشأ في الولايات العربية للسلطنة العثمانية وإعادة تكوين كياناتها في ظل الانتداب البريطاني والفرنسي عليها. فعلى مدى سنوات الحرب الأربع لا غير، رُسمت سياسات وتفككت سياسات، وأُغدقت وعود وأُخلفَ بوعود، وعُقدت اتفاقات ومعاهدات وعُدلت أو أُهمِلت أو نُكث بها، والكل على وقع حركة الجيوش والتحولات والتعديلات في المصالح وموازين القوى في الميادين.

ويمكن إيجاز تلك العوامل بالآتي:

أولاً، مجريات الحرب وتقلباتها، بما فيها انتقال مسارح العمليات من مكان إلى آخر، واكتشاف موارد جديدة (النفط)، أو دخول طرف جديد في الحرب (الولايات المتحدة)، أو خروج آخر، روسيا البلشفية، إلخ.

ثانياً، التوازع المبكر لغنائم الحرب بين الحلفاء أنفسهم وما أثاره من منافسة وتضادّ واستراتيجيات متباينة.

ثالثاً: إغداق وعود التحرر والاستقلال والوحدة لتحييد شعوب مستعمرة أو استمالتها. وقد تبدّلت تلك العروض والوعود أيّما تبدّل،

بل انقلبت رأساً على عقب أحياناً بحسب مجرى الحرب ومصالح القوى المعنية والتوازنات في ما بينها.

فور دخول تركيا الحرب، أعرب لورد أسكويث، رئيس الوزراء البريطاني، عن نيّة الحلفاء تقسيم «الإمبراطورية التركية الآسيوية». أما قرار الحلفاء الفعلي بفتح «الجبهة الشرقية»، فجاء تحت وطأة عاملين: الأول، الهجوم الذي شنّه الجيش الرابع، بقيادة جمال باشا وبدعم ألماني، لاحتلال القاهرة عبر قناة السويس. والعامل الثاني تزايد مصاعب الحسم في معارك الخنادق في أوروبا الغربية والخسائر الفادحة التي تكبدتها القوات فيها. هنا برزت فكرة السعي إلى تحقيق الانتصار على ألمانيا بإسداء هزيمة لحليفتها الأضعف، السلطنة العثمانية في آسيا الصغرى. والتصوّر أنّ احتلال المضائق وعاصمة السلطنة سيفتح طريق الهجوم على النمسا وألمانيا من خلال «البطن الرخو» الذي هو أوروبا الوسطى، وتحقيق الاتصال المباشر بروسيا.

تداول الحلفاء خطتين: تقضي الأولى باحتلال إسطنبول من طريق إنزال برّي لقوات الحلفاء في ميناء إسكندرون. والثانية، العمل على خنق السلطنة في مضائق الدردنيل بواسطة قوة بحرية والتقدم من ثمّ لاحتلال إسطنبول. عارض الفرنسيون الاقتراح الأول بشدة، لأن الجسم الرئيس للقوات المهاجِمة بريطاني، ما يعني استيلاء بريطانيا على مرفق حيوي تعتبره فرنسا جزءاً متمِّماً لـ«ممتلكاتها» السورية على الساحل الغربي. وافق البريطانيون على مضض على اعتماد الخيار الثاني، وبقي ميناء إسكندرون مدار نزاعات وتسويات في اتفاقية سايكس-پيكو وبعدها. سيدفع

الحلفاء، والبريطانيون خصوصاً، ثمناً باهظاً لقاء ذاك الخيار بالنظر إلى الخسائر الفادحة التي تكبدوها في معارك الدردنيل.

وردَ اعتبار آخر للاهتمام بالسيطرة على المنطقة ولاستباق دورها فترة ما بعد الحرب، تعلّق بالحلفاء لا الأعداء. إنه الخطر الروسي، وروسيا القيصرية الآن في صف الحلفاء، وقد طالبت باكراً بحصتها من مغانم الحرب، بناءً على اتفاق القسطنطينية في عام ١٩١٥. من هنا، إن التحسّب لما ستكونه روسيا، بما هي دولة منتصرة في الحرب، جثم بقوة على حليفيها، وبخاصة على الحليف البريطاني. بناءً عليه، تجدد الاهتمام بمصير السلطنة العثمانية وولاياتها العربية من منظور حجز أيّ تمدُّد لروسيا المنتصرة جنوباً وشرقاً. وكانت المعادلة الاستراتيجية التي قام عليها السلوك البريطاني خلال الحرب، إسداء هزيمة لألمانيا دون تقوية روسيا. وستتحكّم هذه المعادلة بمفاوضات سايكس-پيكو قدر تحكمها بمفاوضات السلام لجهتين: منع إضعاف ألمانيا، بحيث لا تستطيع الصمود في وجه التوسعية الروسية، وحماية المصالح البريطانية في بلاد الرافدين وفارس وطريق الهند من خلال إقامة الحواجز فيها دون التمدد الروسي.

جهاد وجهاد مقابل

من أبرز دعاة فتح الجبهة الشرقية اللورد هوراشيو هربرت كيتشنر، المقيم العام في مصر. والقائد العسكري الكولونيل البريطاني المبرّز الذي اشتهر ببطشه ونزعته الانتقامية. قاد كيتشنر الحملة البريطانية التي هزمت ثورة المهدي في السودان (١٨٩٨)، وهو الذي احتلّ أم درمان وأمَر بنسف قبر المهدي. ومعلوم أنّ جنوده أعدَموا الأسرى في

تلك الحملة التي احتلت بريطانيا على إثرها السودان وأوقعت ١١ ألف قتيل و١٧ ألف جريح من «الأنصار» السودانيين، مقابل ٥٠٠ جندي بريطاني. بعدها أكمل كيتشنر حملته لطرد الفرنسيين من جنوب السودان في «حادثة فاشودا» الشهيرة. إلا أنّ أبرز مواقعه الكولونيالية، قيادته الحملة البريطانية لإخضاع المستوطنين الأوروبيين البيض (البوير) في جنوب إفريقيا (١٨٩٥-١٩٠٢) التي عُرِفت بوحشيتها البالغة، وقد فُتحت خلالها معسكرات اعتقال جماعية قضى فيها ألوف الأسرى من المستوطنين البيض، ويقال إن النازيين استلهموها في معسكراتهم خلال الحرب العالمية الثانية.

بعد تعيينه وزيراً للحرب، في أول حكومة لورد أسكويث، ظل كيتشنر يمارس دوره بما هو المشرف العام على مصر والشرق الأدنى. إبّان الإعداد لفتح الجبهة الشرقية، توقف القائد البريطاني عند دعوة «الجهاد الأكبر» التي أطلقها شيخ الإسلام التركي باسم السلطان محمد رشاد في نهاية عام ١٩١٤، فقدّر أنّ أفضل وسيلة لمواجهتها، أن تسعى بريطانيا لإعلان خلافة إسلامية عربية، واختار لرئاستها شريف مكة، حسين بن علي الهاشمي. ومن منظار وقف المد الروسي، رأى كيتشنر أن تسيطر بريطانيا على الحدود الشمالية للمنطقة انطلاقاً من جزيرة قبرص بما يؤمّن طريقاً ملاءمة إلى الهند ضد أي تدخل روسي أو فرنسي، وذلك بالاستيلاء على ميناء إسكندرون، المرفأ الطبيعي للبرّ الآسيوي، المقابل لقبرص. وتضمّن ذلك التصوّر بناء خط سكة حديد من إسكندرون إلى بلاد الرافدين التي يتعيّن على بريطانيا الاستيلاء على ولايتين منها، البصرة وبغداد، على الأقل، لأهميتها في حماية المصالح البريطانية في كيانات الخليج

والجزيرة العربية على طريق الهند، حيث حكومة الهند تعتبر بلاد الرافدين امتداداً للهند البريطانية.

ولما كان المقياس البريطاني هو الهند، دوماً الهند، ولما كان رُبع سكان الهند من المسلمين (٦٥ مليوناً)، كان إعلان الجهاد البديل وإنشاء خلافة إسلامية بديلة ضرورة هندية، إن جاز التعبير، فمن شأنه ضمان ولاء المسلمين الهنود قبل البدء بتجنيدهم للقتال في الشرق الأدنى. قدّم الملك البريطاني جورج الخامس تعهداً رسمياً وضمانات علنية بحماية بريطانيا للحرمَين الشريفَين؛ ومن جهتها، عملت حكومة الهند على استمالة الوجهاء وحكام الولايات المسلمين، ونجحت في أن تستصدر منهم إعلاناً يقول إنّ مشاركة تركيا في الحرب لن تؤثر في «ولاء وتفاني» مسلمي الهند للإمبراطورية البريطانية (Rogan, 2105: 71).

كان الشريف حسين هو من بادر إلى الاتصال بالسلطات البريطانية في القاهرة بعد نزاع نشب بينه وبين إسطنبول. فقد عيّنه السلطان عبد الحميد أميراً على مكة ضد إرادة انقلابيي «جمعية الاتحاد والترقّي»، فتخوّف من أن يخلعوه عن الحكم بعد أن تدهورت علاقته بهم. فقد عارض فرض المركزية على الولايات التابعة لتركيا، وتصدّى لمشروع مدّ سكة حديد الحجاز من المدينة المنوّرة إلى مكة، على اعتباره يضرّ بمصالح قبائل المنطقة التي تحتكر نقل الحجاج إلى الحرم الشريف (Fromkin, 1989: 133). كذلك، لاح للشريف الهاشمي أنّ انهيار السلطنة العثمانية قد يشكل فرصة تاريخية لاستعادة الخلافة العربية برئاسته، فأوفد ابنه عبد الله في عدة زيارات إلى القاهرة خلال الأعوام ١٩١٢ و١٩١٣ و١٩١٤، التقى

خلالها اللورد كيتشنر غير مرّة. في البداية، اقتصرت طلبات حسين على تدخل بريطانيا في الخلاف بينه وبين حكومة إسطنبول. لم يستجب كيتشنر للطلب، على اعتبار أن بلاده لا تتدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة. فذكّره عبد الله، دون طائل، بأنّ المملكة تدخلت عام ١٨٩٩ لحلّ النزاع بين حاكم الكويت والباب العالي. في زيارة لاحقة، طالب عبد الله بالسلاح لمقاتلة العثمانيين، فجاء الردّ بالاعتذار عن عدم تلبية طلبه هذا أيضاً.

بعد دخول تركيا الحرب، تسابق الأتراك والبريطانيون على استمالة شريف مكة كل إلى جانبه. ضغط الأتراك لانضمامه إلى حملة إعلان الجهاد، فأبلغَ أنه يؤيد الحملة شخصياً، لكنه لن يشارك فيها. أغاظ الموقف الترويكا التركية إلى درجة أنهم بدأوا يخططون لإسقاطه. في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤، أخذ الطرف البريطاني مبادرة الاتصال هذه المرّة. بلغت عبد الله رسالة من السير رونالد ستورز، أمين الشؤون الشرقية في المفوضية البريطانية بالقاهرة، يعد فيها باسم المملكة بضمان استقلال العرب وحمايتهم من أيّ عدوان خارجي إذا أيّدوا المجهود الحربي البريطاني (Rogan, 2015: 276-277).

تردّدَ حسين في الانحياز النهائي لأيٍّ من الطرفين، وردّ على رسالة ستورز، متعهداً بعدم اتخاذ أيّ موقف عدائي من بريطانيا، وفي الآن ذاته أرسل ابنه فيصل إلى دمشق والآستانة لاستطلاع الموقف. وكان حسين قد تلقى مطلع ١٩١٥ رسالة من ياسين الهاشمي، كبير الضباط العراقيين في الجيش التركي، وعلي رضا الركابي، كبير الضباط السوريين، وعبد الغني العريسي،

الناطق باسم الجمعيات الوطنية العربية، تتضمّن خطة تفصيلية للثورة على الأتراك، تفيد بوجود ثلاث فرق عسكرية عربية في الجيش التركي مستعدة للثورة، تقابلها فرقة تركية واحدة، ما يسمح للفرق العربية بالسيطرة على سورية (Lawrence, 1980: 49-50).

في دمشق، التقى فيصل جمال باشا، آمر سورية، وتعرّف إلى عدد من أعضاء الجمعيات العربية، ومنها «جمعية العربية الفتاة» (تأسست عام ١٩٠٩)، و«جمعية العهد» السرّية (تأسست عام ١٩١٣)، وإلى مشاركين في «المؤتمر العربي» بباريس في عام ١٩١٣. ضمّت الجمعيات العربية نخبة صاعدة اجتماعياً من تجار وأبناء مهن حرّة وصحافيين، إلى عدد من أبناء أسر متواضعة، مقارنةً بالنخبة العربية المستقرّة في الإدارة العثمانية. رسم الوطنيون العرب للأمير الحجازي خريطة الوطن العربي المطلوب تحريره وتوحيده، وأكدوا له استعداد أعداد وافرة من الضباط والجنود العاملين في الجيش العثماني للانضمام إلى الثورة على الحكم العثماني فور إعلانها ومبايعته هو وأبيه لقيادتها. وكانت «الجمعية القحطانية» التابعة لـ«جمعية العهد» قد جنّدت عدداً وافراً من الضباط العرب في الجيش التركي المستعدين لإعلان الثورة (صدقي، ٢٠٠١: ١٤٩). في المقابل، لم يحصل فيصل من جمال باشا ولا من السلطان، حين قابل الأخير في الآستانة، على أكثر من عرض بحمايته شخصياً وأسرته من «الحلفاء» في حال تأييده إعلان الجهاد وإرسال مقاتلين لدعم الحملة التركية على السويس (Rogan, 2015: 280).

في رسالته إلى ستورز، في ١٤ تموز/يوليو ١٩١٥، أخذ الشريف حسين

يتحدث باسم «الأمة العربية جمعاء»، وطلب جواباً من الحكومة البريطانية على خريطة الأمة كما حدّدها لفيصل عروبيو الشام: من مرسين بعد الهضبة الأناضولية، وصولاً إلى حدود فارس شمالاً، ومن الحدود الفارسية التركية إلى مياه الخليج الفارسي شرقاً، يحدّها البحر العربي والمحيط الهندي جنوباً، والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر غرباً. اللافت أنّ الخريطة لا تتعدّى حدود الولايات العربية المشرقية من السلطنة العثمانية، ولم تشمل مصر ولا المغرب العربي، مع أنّ عروبيي الجمعيات تداولوا في أمر عروبة مصر، ولم يصلوا إلى قرار حاسم بهذا الشأن.

كانت تلك الاتصالات بداية ما سيُعرَف بمراسلات ماكماهون - حسين. والعقيد السير هنري ماكماهون، خليفة كيتشنر في المفوضية البريطانية العليا في القاهرة.

الإبادة الأرمنية

مع اندلاع الحرب، قام الجيش التركي بحملتين عسكريتين كبريين: الأولى هي حملة الجيش الثالث بقيادة أنور باشا على هضبة القوقاز في ديسمبر ١٩١٤؛ وحملة الجيش الرابع بقيادة جمال باشا، آمر سورية (بما فيها فلسطين) في ١٥ يناير ١٩١٥ لاحتلال مصر من طريق قناة السويس. تصدت القوات البريطانية الهندية الأوسترالية لمحاولات الجيش التركي لعبور القناة. وبدأ مذّاك في التراجع عبر صحراء سيناء إلى حدود غزة. من جهة أخرى، أصيبت حملة أنور باشا بانتكاسة كبرى على الجبهة الروسية، إذ خسر القائد التركي في سنة ٨٦٪ من عديد جيشه بين قتيل وجريح وأسير.

نسب أنور باشا فشل حملته إلى مشاركة مسلحين أرمن إلى جانب الجيش الروسي. وكانت القيادات الأرمنية قد رفضت إطلاق ثورة على الروس تمهيداً لهجوم الجيش التركي. شكّل ذلك المسوّغ لانطلاق حملة الإبادة التركية ضد الشعب الأرمني، بعد إعلان شيخ الإسلام الجهاد ضد النصارى. لكن اضطهاد الأرمن لم يكن دون سوابق. لقد تعرّض الأرمن للاضطهاد منذ مجيء الاتحاديين إلى الحكم وبدء التضييق على الأقليات، وأبرز حملات القمع حينها مجزرة عام ١٩٠٨ في أضنة. وقد بدأت حملة الإبادة بقيادة طلعت باشا مع حصار مدينة ڤان الأرمنية في نيسان/ أبريل ١٩١٥، و«يوم الأحد الأحمر» الذي اعتُقل خلاله نحو ٢٥٠ مثقفاً ووجيهاً أرمنياً في إسطنبول، وإطلاق حملة التهجير القسري للأرمن، يوم ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩١٥.

ومن أولى الشهادات الحيّة عن المجازر الأرمنية شهادة المحامي فايز الغصين (١٨٨٣-١٩٦٨) في كتابه «المذابح في أرمينيا» (مومباي، ١٩١٦؛ دمشق، ١٩٣٩). والغصين شيخ من حوران عمل موظفاً في الحكومة العثمانية، وكان عضواً في «جمعية العربية الفتاة»، وقد اعتُقل بين آب/ أغسطس ١٩١٥ وشباط / فبراير ١٩١٦ في عاليه بجبل لبنان، ضمن الحملة التي شنّها جمال باشا على الوطنيين العرب. أُطلق سراحه ونُفي إلى أرضروم، فروى مشاهداته عن المجازر بحق الأرمن في الطريق إلى ديار بكر، حيث سُجن لمدة ٢٣ يوماً. ثم هرب من السجن وتوجه إلى العراق. وكتب عن التنكيل والتعذيب والتجويع والقتل بحق الأرمن، خلال مسيرات التهجير القسرية، ودور «جنود المتطوعة» من الأكراد والشركس في السلب والنهب وإطلاق النار عشوائياً على قوافل المهجّرين.

وبعد أن يفنّد الغصين حجج المسؤولين الأتراك في تبرير ما يسمّيه «إبادة الأرمن عن بكرة أبيهم»، يقول إنه كتب كتابه بقصد تبرئة الإسلام ممن يسمّيهم المتقوّلين والمتخرّصين على الدين الإسلامي الذين لا يحدوهم غير التعصب التركي، ولا سبب لاضطهاد الأرمن إلا نزعة الاستبداد عند الاتحاديين. ويدعو المسلمين إلى التبرؤ من الحكومة التركية، ويتهم دول أوروبا بأنها علمت بسوء إدارة الحكومة التركية وأفعالها البربرية، فلم توقفها عند حدّها.

انتقل فايز الغصين من العراق إلى جدّة حيث التحق بالثورة العربية وعمل سكرتيراً للأمير فيصل ورافقه إلى مؤتمر السلم.

معركة الدردنيل

شنّت جيوش الحلفاء الهجوم على المضائق التركية في ١٩ شباط/ فبراير ١٩١٥، بما هي حملة لفكّ الحصار التركي عن القوات الروسية في القوقاز. ومع أنّ طلب النجدة الروسي أعقبه تحسّن كبير في وضع القوات الروسية، التي ما لبثت أن صدّت اندفاعة الجيش الثالث التركي، إلا أنّ فكرة إحراز انتصار عسكري حاسم في مضائق الدردنيل استحوذت على مخيلة كيتشنر، على اعتبارها «بوابة إسطنبول». والافتراض أنه يمكن إسقاط عاصمة السلطنة أو إشعال ثورة فيها إذا ما أمكن السيطرة على المضائق. في حكومة اللورد أسكويث، رجّح وزير الحرب الخيار البحري، وأيده في ذلك وزير البحرية ونستون تشرشل الذي كُلِّف تنفيذَ الخطة. وما هي إلا أيام بعد شنّ المعارك البحرية، حتى حدد الروس مطالبهم على الأراضي التركية في مذكرة بعث بها وزير الخارجية سيرغاي سازونوف

تطالب بمدينة إسطنبول والشواطئ الأوروبية من مضيق البوسفور وبحر مرمرة والدردنيل والقسم التركي من تراقيا. وما لبث أن اعترف الطرفان الروسي والبريطاني لروسيا بتلك المطالب، وسُجِّل الاعتراف في تبادل رسائل بين الحكومات الثلاث في ٤ مارس و١٠ نيسان/ أبريل في ما سُمّي «اتفاق القسطنطينية» الذي سُمّي «أثمن غنيمة بين غنائم الحرب قاطبة».(Rogan, 2015: 133; Fromkin, 1989: 161-163) لكن الحليفين البريطاني والفرنسي احتفظا بحقهما في تقديم مطالبهما على ما بقي من الأراضي التركية والعثمانية. فبادرت فرنسا إلى المطالبة بكامل سورية («سورية التامة» la Syrie integrale)، بما فيها فلسطين وخليج إسكندرون وكيليكيا، وصولاً إلى جبال طوروس والمنطقة الساحلية حول مدينة أضنة، جنوب شرق تركيا.

فشلت عمليات الحلفاء البحرية في المضائق، وتعرضت السفن البريطانية لضربات قاسية من المدفعية التركية والغواصات والبوارج الألمانية المؤازرة لها. ونشبت أزمة في حكومة أسكويث أجبرت رئيسَ الوزراء الليبرالي على الاستقالة وإعادة تشكيل حكومة ائتلافية مع المحافظين جرى خلالها تنحية تشرشل عن وزارة البحرية، بعدما أُلقِي عليه كل اللوم على فشل الحملة البحرية، واحتفظ اللورد كيتشنر بمنصبه وزيراً للحرب، مع أنه هو صاحب فكرة الحملة البحرية.

مهما يكن، أقنع كيتشنرالحكومة بإنزال عشرات الألوف من الجنود لاحتلال شبه جزيرة غاليبولي (جناق قلعة ساواشي، في التسمية التركية) على الضفة الشمالية لمضائق الدردنيل، حيث دارت رحى معارك رهيبة

على امتداد الصيف ستختتم بِشرّ هزيمةٍ للحلفاء أمام الجيش التركي، وهي المعارك التي برز فيها قائد الحملة العقيد مصطفى كمال الذي سيشكل انتصارغاليبولي بدء صعود نجمه في تركيا. باشرت القوات الحليفة بالانسحاب في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥ لتستكمله نهائياً في ٩ يناير من العام التالي، في ختام معركة استمرت ٢٥٩ يوماً شارك فيها ٨٠٠ ألف جندي، وبلغ عدد الضحايا نحو نصف مليون بين قتيل وجريح وأسير من الطرفين، وبلغ مجموع القتلى ١٤٠ ألفاً، منهم ٩٦,٥٠٠ تركي و٤٢ ألف بريطاني وقوات حليفة و١٤ ألف فرنسي(Rogan, 2015: 215-6).


هنري ماكماهون، المقيم العام في مصر


حسين بن علي، شريف مكة

مراسلات على وقع المعارك

تقلّبت المفاوضات بين ماكماهون وحسين على وقع معارك غاليبولي. بدأت والبريطانيون لا يزالون يأملون الانتصار في تلك المعركة وإسقاط السلطنة باحتلال إسطنبول، فوجد ماكماهون المطالب الشريفية مغالية.

فأجاب على رسالة حسين في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩١٥، مكرراً الوعد بـ«الاستقلال للمنطقة العربية وسكانها مع الموافقة على الخلافة العربية عندما تعلن». لكنه رفض الانجرار إلى ترسيم الحدود. فكتب إليه حسين في ٩ أيلول/ سبتمبر، مستغرباً «الغموض» و«اللهجة الباردة والمترددة» في رده ورفضه التزام الموافقة على حدود الأمة العربية. وختم رسالته بإنكار أنه مدفوع بأيّ مطامح شخصية، مدّعياً التكلم باسم «الشعب العربي» (Rogan, 2015: 282).

تحول الموقف البريطاني إلى حدٍّ كبير من ادعاء الشريف حسين لصفته التمثيلية ومن مطالبه، عندما فرّ ملازم عربي في غاليبولي وسلّم نفسه للقوات البريطانية في آب/ أغسطس ١٩١٥. الضابط هو محمد شريف الفاروقي، العراقي الموصلي وعضو «جمعية العهد»، الذي أكد للمخابرات البريطانية في القاهرة، عندما نقل إليها، أنّ الضباط العرب في الجيش العثماني خلعوا الولاء للسلطنة، وهم مستعدون للثورة بقيادة الشريف حسين. في ضوء معلومات الفاروقي والهزيمة الدموية التي حلّت بقوات التحالف في غاليبولي، بدّل ماكماهون لهجته في رسالته بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥، محاولاً التوفيق بين المصالح البريطانية والفرنسية في المنطقة. بدأ بالاعتراف بالحكم الهاشمي في الجزيرة العربية، ولكن بشرط عدم المساس بمن سمّاهم «الرؤساء العرب» في الخليج، وتحديداً في عُمان والساحل المتصالح (الإمارات) وقطر والبحرين والكويت. وإنه لمعبّر أنّ ماكماهون لم يأتِ على ذكر حلفاء بريطانيا الآخرين في الجزيرة العربية من آل رشيد وآل سعود، المنافسين للأمير الهاشمي. ثم استثنى ماكماهون بلاد الرافدين في ولايتي البصرة وبغداد من المنطقة العربية

المنشودة، واعترف في المقابل بالمدن السورية الأربع (دمشق، حماه، حمص، حلب) داخل الدولة العربية (Schneer, 2010: 64). وختم ماكماهون بأنّ بريطانيا لن تستطيع التزام أيّ تعهد للعرب يتعارض مع التزامات بريطانية سابقة. والإشارة إلى الالتزامات تجاه فرنسا المعترف بها في «اتفاق القسطنطينية» السابق الذكر.

وعند البحث المباشر في الخريطة العتيدة، في رسالة ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ذاتها، استثنى ماكماهون من المنطقة العربية «قضاءَي مرسين وإسكندرون وأجزاءً من سورية تقع إلى الغرب من ألوية دمشق وحمص وحماه وحلب»، على اعتبار أنها «ليست عربية خالصة». وبناءً على ما سبق من تعديلات، أعلن ماكماهون أنّ «بريطانيا العظمى مستعدة للاعتراف باستقلال العرب ودعمه في كل المناطق الواقعة ضمن الحدود التي يطالب بها شريف مكة»، ولكن حيث بريطانيا حرّة التصرّف دون إساءة إلى مصالح حليفتها فرنسا (Rogan, 2015: 283-4). في المقابل، يحصر «العرب» طلب النصح والمشورة ببريطانيا العظمى وحدها، والاستعانة بمستشارين بريطانيين حصراً، ويعترفون بأنّ مصالح بريطانيا تستدعي إنشاء ترتيبات إدارية خاصة في لواءَي البصرة وبغداد.

في تلك الأثناء، تلقّت بريطانيا هزيمة أخرى، إذ قرر كيتشنر التعويض من هزيمة غاليبولي بدفع قواته الهندية المعسكرة في البصرة شمالاً لاحتلال بغداد. فشل الهجوم على سلمان پاك، الواقعة على ضفة دجلة الشرقية على بُعد ٤٠ كيلومتراً جنوب بغداد، واضطرت القوات البريطانية إلى الانسحاب جنوباً إلى كوت العمارة حيث أطبق عليها قرابة ٣٠ ألف

جندي من الجيش التركي السادس، وفرضوا عليها حصاراً دام من ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥ إلى ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩١٦ أوصل القوات البريطانية الهندية إلى حدود المجاعة. لم يكن امام كيتشنر إلا واحداً من خيارين: اللجوء إلى رشوة خليل باشا، قائد الحامية المحاصِرة، أو السماح لقواته بالاستسلام. كُلِّف فريق من ضباط المخابرات، بينهم الملازم ت. أي. لورنس ومساعده أوبري هربرت، التفاوضَ مع خليل باشا على رشوة تبلغ مليون جنيه إسترليني، مقابل السماح للقوات المحاصرة بالانسحاب من البلدة.



استسلام القوات البريطانية بعد حصار الكوت، ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩١٦

توماس إدوارد لورنس ابن غير شرعي لأرستقراطي إنكلو - إيرلندي، درس التاريخ في جامعة أوكسفورد، وقام بعدة رحلات لدراسة القلاع الصليبية في المنطقة، وتعلّم العربية في جبيل وبيروت حتى أجادها. جُنِّد لمهمات استخبارية خلال عمله منقباً عن الآثار في صحراء النقب لـ«شركة

استكشاف فلسطين» المارّ ذكرها، وقد تولت الشركة تغطية مهمته وتمويلها. رافقه في تلك المهمة ستيوارت نيوكومب، من قدامى «حرب البوير» في جنوب إفريقيا، الذي سيرأس جهاز الأمن العسكري البريطاني في القاهرة. والمهمة مسح منطقة العقبة لتعيين الطرق المحتملة التي ستتبعها القوات العثمانية للهجوم على قناة السويس. تطوّع لورنس في الجيش عند اندلاع الحرب، التي خسر فيها شقيقين، وخدم في «المكتب العربي» في القاهرة تحت إمرة جلبرت كلايتُن، بما هو راسم لخرائط حملة السويس. وكان الملازم لورنس من دعاة احتلال إسكندرون، وعُرف بعدائه للوجود الفرنسي في سورية. في القاهرة تولى لورنس إعداد نشرة استخبارية خاصة بكبار الضباط عن أوضاع المنطقة والتحقيق مع أسرى الحرب.

فشلت مهمة لورنس العراقية عندما رفض خليل باشا الرشوة، وكان قائد القوات البريطانية قد استسلم أصلاً قبل يومين من بدء المفاوضات. هكذا وقَع خمسة جنرالات بريطانيين و٤٠٠ ضابط ونحو ١٣ ألف جندي أسرى لدى الأتراك، سيقوا مشياً على الأقدام إلى حلب، وقضى ٧٠٪ منهم في الأسر. لكن تي. إي. لورنس لن يغادر الحرب في تلك الحقبة، بل سيؤدي فيها دوراً، فيه من الخيال والبريق قدر ما فيه من الإشكال والتشكيك.

عقب دخولها الكوت، شنّت القوات التركية حملة انتقامية دموية على السكان، عقاباً على تعاونهم مع الإنكليز، واعتبر حصار الكوت أكبر هزيمة مُني بها البريطانيون خلال تلك الحرب (Rogan, 2015: 267-68).

شجعت الانتكاسات البريطانية في غاليبولي وكوت العمارة[1] الشريفَ حسين على التصلب بل التصعيد في مواقفه. كانت رسالتان بتاريخ ٥ شباط/ فبراير ١٩١٥ و١٠ آذار/ مارس ١٩١٥، بمثابة اتفاق عسكري مع ماكماهون صالح لمدة الحرب، لم يكتفِ شريف مكة فيه بـ«الاستقلال العربي»، بل أخذ يطالب لنفسه بـ«مملكة عربية»، وأصرّ على أن تكون «الولايات العراقية» (أي البصرة وبغداد والموصل) جزءاً منها، إلا أنه وافق على «احتلال القوات البريطانية» لها لـ«فترة وجيزة»، على أن تدفع «مبلغاً مناسباً كتعويض للمملكة العربية عن فترة الاحتلال». وهذا ما عارضته حكومة الهند منذ البداية، بدعوى أنّ الجنوب العراقي شيعي، ولا علاقة له البتة بمكة وبأميرها (Schneer, 2010: 71). وشدد حسين، في رسالته، أيضاً على أنّ الولايات والمناطق السورية غرب المدن الكبرى «عربية خالصة» لا يمكن فصلها عن المملكة العربية إلا أنه وافق ماكماهون على تحاشي الإساءة إلى بريطانيا والاتفاقية المعقودة بين بريطانيا وفرنسا، وسجّل أنه سيطالب بريطانيا بعد الحرب بما قد تخلّى عنه «في [ولاية] بيروت وساحلها» خلالها (روغان، ٢٠١٥: ٢٨٤- ٢٨٥).

لم تُعرَف مراسلات ماكماهون - حسين بكاملها إلا حين نُشِرت في كتاب جورج أنطونيوس «يقظة العرب» عام ١٩٣٩، وسبق أن نُشرتْ مقتطفات منها في تقرير «لجنة پيل» البريطانية عن فلسطين عام ١٩٣٧. تباينت التفسيرات حول موقع الأراضي الفلسطينية من المملكة العربية.

(١) شكل الاحتفال بنصر غاليبولي أحد أبرز الاحتفالات الوطنية التركية في عهد أتاتورك. في المقابل، اختار العهد الإسلامي زمن أردوغان الاحتفال بنصر الكوت ليضعه في وجه نصر غاليبولي.

والمراسلات مليئة بالحيل الكلامية وبالإشكالات والالتباسات، ليس أقلها الفوارق بين النص الإنكليزي والترجمة العربية. ادعى الطرف البريطاني أنّ فلسطين مشمولة بالمناطق المستثناة من أراضي الاستقلال العربي، على اعتبار أنّ رسالة ماكماهون بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥ تستثني من أراضي المملكة لواءَي مرسين وإسكندرون وما تسمّيه «أجزاءً» من أقضية تقع غربي مدن دمشق، حماه، حمص وحلب التي «لا يمكن اعتبارها عربية خالصة»، على ما ورد نصاً في الرسالة. والمقصود أنها تستثني فلسطين على اعتبارها تقع غربي دمشق. والإشارة هي إلى وجود أقليات كردية وعلوية وإسماعيلية ومسيحية في المناطق المذكورة. وقد ارتكزت المحاجّة العربية على حقيقة أنه يصعب اعتبار فلسطين منطقة مختلطة أسوةً بالمناطق التي تقع غرب المدن الثلاث، مع التذكير بأنّ فلسطين الغربية والشرقية تابعة إدارياً لولاية دمشق، فيما القدس وتوابعها سنجقٌ تابع مباشرة لإسطنبول. أما الإشارة الوحيدة إلى فلسطين في المراسلات، فلا تتعدّى ما ورد في رسالة ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر من أن «المملكة المتحدة سوف تضمن الأماكن المقدسة ضد أي عدوان خارجي وتعترف بحصانتها» (Schneer, 2010: 68). إلى هذا، ثمة الحجة التي تبخس قيمة المراسلات أصلاً، باسم الفارق في المشروعية بين مراسلة ومعاهدة، مع أن ختام الرسائل كناية عن تعهد رسمي يقدمه ماكماهون إلى الشريف حسين باسم الحكومة البريطانية.

الفصل الرابع

المفاوضات والمفاوضان

تضافرت عدة عوامل لاستدعاء التفاوض البريطاني - الفرنسي حول مصير الولايات العربية من السلطنة العثمانية. البريطانيون يستعجلون إطلاق الثورة العربية للردّ على دعوة الجهاد التي أطلقها السلطان العثماني، ولتجميد قوات تركية في الجزيرة العربية حتى لا تستخدم في حرب السويس ضدهم. والفرنسيون، من جهتهم، يريدون تثبيت حقهم في سورية. استدعى ذلك ضرورة إبلاغ الفرنسيين بمفاوضات ماكماهون - حسين والتوصل إلى تسوية بين الدولة العربية والمطالبة الفرنسية بسورية.

بدأت المفاوضات الفعلية التي أفضت إلى ما سُمِّي «اتفاقية سايكس-پيكو» في أواخر ١٩١٥ (٢-٩ تشرين الثاني/ نوفمبر) عندما أبلغ پول كامبون، سفير فرنسا في بريطانيا، الخارجيةَ البريطانية أنّ فرنسا مهتمة بتعيين حدود البلاد السورية التي تريد ضمّها إلى إمبراطوريتها، تحاشياً

للنزاع مع الحليف البريطاني. كلّفت الخارجية الفرنسية فرانسوا جورج پيكو، السكرتير في السفارة الفرنسية في لندن، التفاوض. شكلت الحكومة البريطانية وفد التفاوض برئاسة السير آرثر نيكلسون، الأمين العام لوزارة الخارجية، ضمّ ممثلين عن الوزارات المعنية بمصير أراضي السلطنة العثمانية ينتمون إلى لجنة دو بنسون، برئاسة الدبلوماسي المخضرم السير موريس دو بنسون، المسّماة على اسمه.

في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥ جرى اتصال نيكلسون بفرانسوا جورج پيكو ليبلغه بوعد بريطانيا للشريف حسين بدولة عربية، تلقّى ردّاً قاطعاً من فرانسوا جورج پيكو بأنّ مثل هذه الدولة لن تتحقق أبداً، وأردف قائلاً: «لن يمكنكم تحويل شرذمة من القبائل إلى كُلٍّ قابل للحياة»، مضيفاً أنّ بلاده لن توافق على منح العرب الاستقلال (Barr, 2011 : 28).

فرانسوا جورج - پيكو (١٨٧٠-١٩٥١، فرانسوا جورج پيكو بعد الآن) محام ودبلوماسي شغل عدة مناصب دبلوماسية خارجية قبل تعيينه قنصلاً عاماً لفرنسا في بيروت عشية الحرب، وقد غادر إلى القاهرة عام ١٩١٥، وعُيّن سكرتيراً في سفارة لندن في آب/ أغسطس عام ١٩١٥. كان عضواً في الحزب الكولونيالي الفرنسي، ومن مؤيدي سيطرة فرنسا على «سورية التامة»، بما فيها فلسطين، وهو أحد مؤسسي «لجنة أفريقيا الفرنسية»، وأخوه شارل أمين سرّ «لجنة آسيا الفرنسية» Asie Francaise. منذ دخول السلطنة العثمانية الحرب، رعا پيكو، بصفته قنصل فرنسا في بيروت، عدة مشاريع تدخّل عسكري وانتفاضات مسلّحة في جبل لبنان وجبال العلويين، منها انتفاضة للأمير خالد، حفيد عبد القادر الجزائري، لإنشاء سورية مستقلة

تحت السيطرة الفرنسية، ومشاريع إنزال بحرية للحلفاء على الساحل السوري. عارض البريطانيون كل تلك المشاريع، ووجهوا الأنظار إلى معركة احتلال المضائق، فصُرف النظر عنها (Cloarec, 1998: 47-71). بعد سنة من تبادل الرسائل بين مسؤولين في خارجية البلدين، وأشهر من تعثّر المفاوضات بين جورج - پيكو ونيكلسون، كلّف وزير الخارجية، السير إدوارد غراي، مارك سايكس التفاوض مع فرانسوا جورج پيكو في ٢٢ ديسمبر ١٩١٥.

مارك سايكس (١٨٧٩-١٩١٩) النائب المحافظ في مجلس العموم عن مدينة هالّ، والرحالة الخبير في شؤون السلطنة العثمانية، ضُمّ إلى عضوية لجنة دو بنسون، بمبادرة من كيتشنر (Capern, 1998:108-118). عند تعيينه للتفاوض مع پيكو، كان سايكس عائداً من مهمة استطلاع للمصالح البريطانية في مصر والعراق، فبسط مشروعاً استراتيجياً متكاملاً لمصالح بريطانيا الآسيوية، تبناه كيتشنر، ويتلخص في «بناء حزام من المناطق الواقعة تحت السيطرة البريطانية» في الشرق الأدنى بهدف الدفاع عن الهند في خط يمتد من قناة السويس إلى حدود بلاد فارس لقطع الطريق من الشرق للغرب لأيّ تمدد روسي، ثم العبورعبر حلب نزولاً إلى بلاد الرافدين والخليج. وقد أراد سايكس ربط تلك الشبكة بواسطة خطي سكة حديد، واحدهما يصل الشمال العراقي بميناء إسكندرون، والثاني يربط البصرة بقناة السويس من طريق بغداد، مروراً بدمشق، وصولاً إلى البحر في حيفا، ثم نزولاً على الساحل الفلسطيني نحو غزة وسيناء فالقناة. وكانت فرنسا قد تقدمت بمشروع شبيه بهذا الأخير أحبطه البريطانيون. وحسمت خطة سايكس بضرورة السيطرة

على فلسطين من عكا إلى درعا، ومن الحدود المصرية إلى خليج العقبة، لقطع الطريق على سيطرة فرنسا على ما تسمّيه «سورية الجنوبية» ولتأمين قناة السويس بالسيطرة على ضفّتيها الغربية والشرقية. تبنّت لجنة دو بنسون مشروع سايكس، وأوفدته في جولة إلى الشرق الأدنى لستة أشهر لنقاش المشروع الجديد مع المسؤولين في القاهرة (Vereté, 1970: 50-64). لم يرد ذكر لفلسطين أو الصهيونية في تقرير سايكس. لكن لجنة دو بنسون في تقريرها عن سياسة بريطانية تجاه السلطنة العثمانية، المقدم في حزيران/ يونيو ١٩١٥، قررت أن تكون فلسطين تحت النفوذ البريطاني، وجرى توجيه مكماهون بأن يبقى غامضاً بصدد هذا الجزء من السلطنة مع الإقرار بوجود مصالح فرنسية وروسية وإسلامية في القدس والأماكن المقدسة.

بناءً على جولته في المنطقة، اقترح سايكس تأسيس جهاز استخباراتي في القاهرة لمواجهة الحملات الدعاوية التي تشنها الأجهزة التركية والألمانية ضد بريطانيا. هكذا ولد «المكتب العربي» مطلع عام ١٩١٦ بمباركة كيتشنر وبإمرة جلبرت كلايتُن، مدير المخابرات المدنية والعسكرية البريطانية في مصر والسودان.



مارك سايكس، جورج پيكو، صورة مركبة

التوفيق بين مصالح ومطالب

خلال الجلسة الأولى من التفاوض، في ٢٣ نوفمبر ١٩١٥، عرّف فرانسوا جورج پيكو «سورية التامة» على أنها تشمل الساحل السوري برمّته من كيليكيا إلى حدود مصر، مروراً بسورية الجنوبية، أي فلسطين، مع اعتماد نظام دولي للأراضي المقدسة، وتتضمن خط دمشق بيروت وجزءاً من ولاية أضَنَة. أما الحدود الشرقية، فتتبع قمة جبال طوروس إلى ديار بكر وڤان، ثم تنفرج جنوباً لتتبع الجبال التي تحدّ حوض نهر دجلة وتمرّ بمحاذاة النهر إلى جنوبي الموصل لتصل إلى الفرات في حدود متصرفية دير الزور. وقد شدد المفاوض الفرنسي على أن تتضمن «سورية التامة» مناجم النحاس في جبل مارغانيت ومناجم الرصاص في آرغانا (**حجار**، ١٩٩٩: ٢٧-٢٨)، ولهذا الغرض عقدت الأوساط الدبلوماسية والاستخبارية الفرنسية صلات بالإسماعيليين والدروز وبشيعة البقاع والجنوب اللبناني (Cloarec, 2002: 39,148).

في مقابل «سورية التامة» الفرنسية، تحدث الطرف البريطاني عن «سيادة عربية مستقلة» في سورية، وأبلغ الوفدَ الفرنسي أنّ بريطانيا تفاوض الشريف حسين، وأنها مستعدة للقبول ببعض شروطه لضمّ معظم الأراضي السورية إلى الحكم العربي عدا لبنان وفلسطين.

تركزت الخلافات ومحاولات التسوية على عدة نقاط. طالبت بريطانيا بالحماية على فلسطين، بما فيها مرفأ حيفا. وفلسطين في التعريف البريطاني تمتدّ من جنوبي صور، على ساحل المتوسط، إلى غزة. أما سنجق القدس المتنازع عليه، فتقرر وضعه تحت وصاية دولية كتسوية مؤقتة للخلاف.

خلال التفاوض عن مصير فلسطين أو «سورية الجنوبية»، عرض المفاوض البريطاني على فرنسا التخلي عن فلسطين مقابل اعتراف بريطانيا بسيادتها الكاملة على ولاية بيروت، بما فيها أجزاء مهمة من ولاية الموصل، وصولاً إلى نهر الزاب الصغير، أحد روافد الفرات. رغبت فرنسا في أن تكون كركوك ضمن أراضي ولاية الموصل، إلا أنها تراجعت أمام إصرار الطرف البريطاني على اعتبار المنطقة الغنية بالنفط ضمن ممتلكات «صاحبة الجلالة» (Fittzgerald, 1993: 717). في نهاية الأمر، تنازل سايكس لفرانسوا جورج بيكو عن الموصل واتفق الطرفان على إدارة دولية للقدس.

استغرب كثيرون تنازل سايكس عن الموصل المعروف أنها تحتوي على مخزون نفط واعد. عارضت وزارة الحرب الخطوة، وطالبت بمراجعة الاتفاقية. لكن سايكس فسّر التنازل بأنه حصل لنيل موافقة فرنسا على المملكة العربية واحتفاظ بريطانيا بكركوك ذات الموارد النفطية المؤكدة. (Fittzgerald, 1993:715).

المسألة الثانية التي شملتها المفاوضات كانت المنفذ البحري للدولة العربية والمناطق الواقعة تحت السيطرة البريطانية. اقترح سايكس أن تكون طرابلس هي المنفذ، فأصرّ فرانسوا جورج بيكو على وحدة الساحل السوري، مقترحاً غزة بديلاً. ألحّ سايكس على إسكندرون، وانتهى الأمر بتسوية بأن يكون المرفأ هو حيفا، على أن يُعلَن ميناء إسكندرون «ميناءً حراً» (**حجار، ١٩٩٩: ٣٩-٤١**).

مطلع عام ١٩١٦ صاغ المفاوضان مذكرة مشتركة للتوفيق بين «المطالب الخاصة» للأطراف الثلاثة: البريطاني والفرنسي والعربي. سجّلت في

المذكرة مطالبة فرنسا بمكانتها المكتسبة في سورية وضرورة تأمين الظروف لتحقيق طموحاتها الاقتصادية. وسُجّل لبريطانيا مطالبتها بحماية الخليج و«تنمية» جنوب العراق وتأمين طرق مواصلات برية تجارية وعسكرية بين الخليج والبحر الأبيض المتوسط. وأُضيف إلى ذلك ضرورة التنسيق مع طموحات الجماعات الدينية في ما يتعلق بالقدس. واعترفت المذكرة بدور فرنسا في حماية المسيحيين، ونوّهت بتدخلها إلى جانب مسيحيي لبنان خلال حوادث عام ١٨٦٠ وبأهمية دورها التعليمي في ولايات حلب والموصل وبيروت ودمشق. إلى ذلك، سجلت المذكرة الاعتراف بكل ما يسمح للرأي العام الفرنسي بأن «يتطلع بقوة إلى حركة التوسع الفرنسي في سورية وفلسطين». وعلى صعيد اقتصادي، أشارت المذكرة إلى دعم الرأي العام الفرنسي الواسع لـ«انتشار شبكة الخطوط الحديدية الفرنسية في سورية ومشاركة رأس المال الفرنسي في خط سكة حديد بغداد» (**حجار، ١٩٩٩: ٤٢**).

ماذا عن الطرف العربي؟ في غياب أي ممثل عن العرب، عُرِّفَت مطالب العرب على النحو الآتي: «الاعتراف بالهوية القومية وحماية العِرق العربي من الطغيان الأجنبي أو التركي وتهيئة الظروف المواتية لاسترداد مكانته للعمل في مضمار التقدم الحضاري العالمي». والأدهى أنه في تعيين رغبات الشعوب الناطقة بالعربية، شُدِّد على «رغبتها الملحّة بالوحدة»، ثم ما لبثت المذكرة أن ناقضت ذلك بالاستدراك بأنه «تتعذّر إقامة دولة عربية مركزية لأنها لا تنسجم مع طبيعة العبقرية القومية العربية»! هكذا بلا كيف! فتقرر الاستعاضة عن الدولة المركزية بكونفدرالية «على وجه التقريب» تكون بإدارة أمير عربي. وقد عُيّنت حدود الدولة العتيدة

على أنها تشمل شبه الجزيرة العربية وولايات البصرة وبغداد والقدس ودمشق وحلب والموصل ومن الولايات التركية، أضنة وديار بكر. أما الساحل السوري فسيكون تحت الحماية المشتركة لفرنسا وبريطانيا. في المقابل، طالب المفاوض البريطاني بامتلاك لواء إسكندرون والأراضي المجاورة لربط المتوسط ببلاد الرافدين من طريق خط سكة حديد. أمام الإصرار الفرنسي على الانفراد بإسكندرون، استُعيض عن المرفأ بمنفذ بحري بريطاني على المتوسط في ميناءَي عكا وحيفا وبخط سكة حديد يربط بغداد بحيفا (حجّار، ١٩٩٩: ٤٢ -٤٣).

الخريطة والتوقيع

في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩١٦ سُمِح لسايكس وبيكو برسم ما اتفقا عليه على خريطة. وفي ٤ شباط/ فبراير أصدر الطرفان المتفاوضان مذكرة تفاهم مشروطة بـ«مساعدة من العرب وبموافقة روسية». لم تطلب مساعدة العرب إلا لاحقاً. لكن اللافت استباق البحث بالدولة العربية بإعدامها فوراً. وبأية حجة؟ حجة طبيعية جوهرية، غير قابلة للتغيير، تذمّ في معرض المدح: «تتعذّر إقامة دولة عربية مركزية لأنها لا تنسجم مع طبيعة العبقرية القومية العربية». والمقصود بالعبقرية إما طغيان الفردية على العرب أو سيادة العصبية القبلية. وكلاهما من المقولات الاستشراقية التأسيسية. ولن نعجب أن تكون «الشخصية العربية» أو «العقلية العربية» تتغير من النقيض إلى نقيضه حسب هوى الطرف الكولونيالي، أو مَن يبرر له، أو حسب مصالحه. فتارة العرب فرديون، وطوراً قبليون. فضلاً عن اتهامهم تارةً بالتعصّب القومي، وتارةً بالتعصب الديني.





اتفاقية سايكس-پيكو، ١٩١٦: الخريطة

في ختام المداولات، زار سايكس بتروغراد لمقابلة سيرغاي سازونوف، وزير خارجية القيصر الروسي في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩١٦، ثم عاد في زيارة ثانية للعاصمة القيصرية في ١٨ آذار/ مارس ١٩١٦ بمعيّة بيكو للتصديق على الصيغة النهائية للاتفاقية بعد تثبيت دور روسيا فيها بناءً على اتفاق القسطنطينية لعام ١٩١٥. أجرى الروس تعديلات طفيفة على حدود منطقتهم بأن ضمّوا إليها ممرّ بيتليس الجبلي وبحيرة أورنيا (Fitzgerald, 1993: 719). من جهة ثانية، طالب سازونوف بحضور روسيا في إدارة شؤون القدس، على اعتبارها حامية المسيحية الشرقية، فاشترط بيكو لذلك الاعتراف الروسي المُسبق بحق فرنسا في فلسطين. لم يوافق الوزير الروسي، متذرعاً بالاعتراض البريطاني، وتواصلت المفاوضات الفرنسية الروسية بعد مغادرة سايكس، فتعهد سازونوف بالعمل على دعم مطالبة فرنسا بالقدس.

وقّع فرانسوا جورج بيكو ومارك سايكس على الخريطة الملحقة بالاتفاقية في ٨ أيار/ مايو ١٩١٦. وصدّقت الحكومتان على النص والخريطة الملحقة في تبادل مذكرات بتاريخ ٩ أيار/ مايو ١٩١٦ بين پول كامبون، سفير فرنسا في لندن، والسير إدوارد غراي، وزير الخارجية البريطاني، إذ ردّ هذا الأخير على مذكرة كامبون في ١٦ من أيار/ مايو، ثم وقّع وزير خارجية روسيا سيرغاي سازونوف عن الحكومة الروسية[٢].

---

(٢) الخريطة الأصلية التي رُسمت عليها الخطوط والألوان والأحرف مؤرخة بتاريخ ٩ أيار/ مايو ١٩١٦ ومحفوظة في «الجمعية الجغرافية الملكية» البريطانية Royal Geographic Society، وعنوانها الأصلي «خريطة تركيا الشرقية في آسيا، سورية وغرب الجزيرة العربية» Map of Eastern Turkey in Asia, Syria and Western Arabia.

وسجلت الاتفاقية في السجلات الرسمية للدولتين، بما هي «اتفاقية آسيا الصغرى»، وتناولتها الأحاديث، بما هي «اتفاقية كامبون-غراي» قبل أن يُدرج الاسم الشائع لها نسبةً إلى المفاوضَين الدبلوماسيَّين.

تعاطى الطرفان مع الولايات العربية بصفتها أربع مناطق: الجزيرة العربية، بلاد ما بين النهرين (وهو الاسم الذي كان متداولاً للعراق - بلاد الرافدين بعد الآن)، وسورية وفلسطين. في صلب الاتفاقية، كما في مركز الخريطة، دولة عربية تعلن الاتفاقية «استعداد الدولتين للاعتراف بدولة عربية مستقلة أو بكونفيدرالية حكومات عربية مستقلة في المنطقتين (A) و(B)، في ظل حكم قائد/ زعيم عربي»، على أن تتمتع فرنسا وبريطانيا في كل من المنطقتين بأفضليات في العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمار وفي تقديم المستشارين والموظفين الأجانب للدولة العربية أو لكونفيدرالية الدول العربية. وقسّمت الاتفاقية منطقتي النفوذ بين **منطقة نفوذ** بريطانية جنوبية (B) **ومنطقة نفوذ** فرنسية شمالية (A) تبعاً لجرّة القلم الشهيرة التي فاخر سايكس بأنه رسمها عبر الصحراء على الخريطة من حرف E في عكا Acre إلى آخر حرف K من كركوك Kirkouk.

على مستوىً آخر، منحت الاتفاقيةُ فرنسا منطقة لُوِّنت على الخريطة باللون الأزرق تمتد من شمال عكا، وتحديداً جنوب مدينة صور، على طول ولاية بيروت على الساحل السوري، ثم تنعطف شرقاً لتشمل لواء إسكندرون ومناطق كيليكيا وأضنة وديار بكر، وصولاً إلى سيواس في الأراضي التركية. وفي المقابل، منحت الاتفاقيةُ بريطانيا منطقة لُوِّنت



فوّاز طرابلسي

سايكس - بيكو - بلفور

ما وراء الخرائط

يروي هذا الكتاب قصّة عقد من الزمن خلال الحرب العالمية الأولى وبعيدها أفضى إلى إنتاج المشرق العربي الحديث ابتداءً بالعام ١٩٢٠.

استولت اتفاقيّة سايكس-بيكو وخريطتها على مداركنا عن تلك الفترة التأسيسية. صارت هي الجريمة التأسيسية، والمشهد الأوّل، والخطيئة الأصليّة، والجرح الرمزي، واللّعنة الأبديّة، والخريطة التي خرطت المنطقة أشلاء، طالما أن لها وظيفة وحيدة: تقسيم المنطقة في انتهاك مستمرّ لوحدتها المقدّسة. نسجت حول الاتفاقيّة - اللّعنة شبكة من التعميمات وأنصاف الحقائق والتوهيمات والبديهيات التي ليست هي بالبديهيات، تفسّر كل ما يبدو أنه عصيّ على الفهم أو يتكاسل الفكر المتكاسل عن السّعي لفهمه.

تنظر هذه الدراسة في ما وراء الخرائط. تدرس لحظة تاريخية تقرّر خلالها مصير المشرق العربي في غمرة الصّراع، على خلفيّة الحرب العالمية الأولى، على توازع مغانم الحرب بين قوّتين منتصرتين بنتا سيطرتهما عليه بواسطة نمط جديد من النفوذ والسيطرة الاستعماريين.

رياض الريّس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS
ISBN 978-9953-21-703-1
9 789953 217031 >